قـــــــــراءات فـــــــي علـــــــم النفـــــــس السياســـــــي

أ.د. قـــــدري حفنـــــي – أستـــاذ علـــم النفـــس – جامعـــة عيـــن شمـــس
kadrymh@yahoo.com

إن لـــم تـــر الآخـــر لـــن تـــر نفســـك

منذ ما يزيد عن نصف القرن، حين كنت و أبناء جيلي نبدأ خطواتنا نحو فهم العالم، كان من حسن حظي أن أوائل من ساهموا في تكويني الفكري، لم يفرضوا حظرا علي تعرفي بشكل مباشر علي الفكر المخالف.

كانت إطلالتي المبكرة علي الفكر الإسلامي في مسجد صغير أمام منزلنا عبر شيخ اتسع صدره لتساؤلاتي الجامحة دون أن يحمر وجهه أو يستشيط غضبا، و حين التقيت فيما بعد بمن تضيق صدورهم بتساؤلاتي الأقل جموحا انصرفت عنهم.

و لم أكن قد بلغت السادسة عشر حين وطأت قدماي الجامعة حيث تلقفتني مدرسة عين شمس في علم النفس، و وجدت نفسي في خضم خليط من المدارس الفكرية. لم يكن غالبية أساتذتنا آنذاك نقلة للعلم فحسب، بل كانوا أقرب للدعاة منهم للمدرسين المحترفين، علي عكس ما نشهده اليوم لدي كثرة من الأساتذة الذين قد يكونون علي معرفة بتخصصاتهم الدقيقة و لكنهم يفتقدون أي ملمح يشير إلي انتمائهم الفكري فضلا عن السياسي بطبيعة الحال.

لم يكن أساتذتنا في مدرسة عين شمس لعلم النفس، يعرضون لتيارات و مدارس علم النفس علي سبيل التعريف بها فحسب، بل كانوا "يؤمنون" بما يقولون و "يتحمسون" له: كان زيور مؤسس المدرسة يعلمنا التحليل النفسي معلنا أنه شخصيا "محلل نفسي فرويدي أرثوذكسي"، و كان يوسف مراد يعبر عن قناعته و التزامه بالتيار التكاملي في علم النفس، في حين كان عبد المنعم المليجي يتبني التيار الدينامي السائد في علم نفس الشخصية، و كان حديث "المعيد" أنيس منصور في الفلسفة الوجودية حديث الداعية الذي لا يألوا جهدا في تشكيكنا في العديد من مسلماتنا الفكرية، و كانت محاضرات علي عيسي و ليلي الحمامصي في الأنثربولوجيا و تاريخ الحضارة تكرس الدعوة لتبني منهج للبحث يناقض قواعد القياس النفسي الصارمة التي كان يدعونا لويس كامل للالتزام بها، متفقا في تلك الدعوة مع ما يدعو إليه السيد محمد خيري من اعتماد العلم الصحيح علي الكم و الرقم و التجريب، مما يتناقض تماما مع ما كان يقول به زيور من أن الرقم ليس سوى "مجهلة" فيما يتعلق بفهم الإنسان. و في خضم تلك التيارات المتضاربة لم يكن حيال الطالب المثقف إلا أن يتبني منظورا فكريا يرتضيه و يتبناه و يدافع عنه.

و حين اقتربت من الفكر اليساري الماركسي، كان من حسن حظي أيضا، أن ذلك الاقتراب قد جري في ظل حركة مراجعة فكرية طالت العديد من ثوابت ذلك الفكر، و لم أستطع في هذا المناخ أن أقرأ مثلا عن "المرتد جارودي" دون أن أقرأ ما كتبه ذلك المرتد في كتابه "ماركسية القرن العشرين"، أو أن أقرأ عن المرتد "كاوتسكي" أو "خيانة التيتوية" أو "انحراف الرفاق الصينيين" دون محاولة الاطلاع علي ما كتبه أولئك "المرتدون و الخونة و المنحرفين"

و حين التزمت إثر هزيمة يونيو 1967 بضرورة التعرف فهم إسرائيل، اهتممت أكثر ما اهتممت بقراءة العقل الإسرائيلي، و الواقع الإسرائيلي، في المصادر الإسرائيلية التي تحفل بطبيعة الحال بكل ما يتناقض مع تكويني الفكري و الوطني، دون أن أخشي أن يهتز انتمائي الوطني، أو التزامي العلمي علي حد سواء. و لم يختلف الأمر كثيرا عندما حاولت إعادة تعميق انتمائي و فهمي للإسلام حيث حرصت علي قراءة أشد ما كتبه المهاجمون للإسلام قسوة و بذاءة و جموحا، دون أن أجد في ذلك ما يمس اليقين، أو يزعزع العقيدة.

لم تكن السطور السابقة مجرد نظرة أسي أو حنين إلي الماضي، بقدر ما هي تعبير عن قلق من الحاضر و إشفاق من المستقبل. إن العديد من شباب النخبة المثقفة النشطة سياسيا، و الذين يمثلون قاطرة المجتمع بمختلف تياراته، يؤثر كل فريق منهم الانغلاق علي تياره الفكري، فلا يقرأ إلا لمن يتفق معه في الرأي، بل و يكاد بعضهم أن يفخر بذلك غاية الفخر مرددا "إنني لا أطيق قراءة كتابات الآخرين الغثة المليئة بالأكاذيب" فإذا ما تساءلت: تري و كيف تعرف إذن ما يقوله هؤلاء الآخرين لتدحضه علي الأقل، كانت الإجابة "إنهم لا يقولون شيئا له قيمة، ثم أنني أعرف آراءهم من خلال كتابات رموز التيار الذي أنتمي إليه"

إن ذلك الاتجاه ينتشر بين العديد من قادة الفكر الديني و الماركسي و الحكومي و حتى اللبراليون المستقلون. كثير منهم يكتفي بفكره، مغلقا عليه عقله، سعيدا بما لديه. و لا أحسبني مبالغا في قلقي إذا ما استشرفت المستقبل، فمثل هؤلاء إذا ما اضطروا مكرهين علي تلقي فكر يطعن في أفكارهم و معتقداتهم بل و مقدساتهم، و لم يستطيعوا أن يصموا آذانهم عن الاستماع إليه، لن يكون أمامهم إلا طريق من ثلاثة كلها محفوف بالمخاطر: إما أن يكفروا بفكرهم القديم منتقلين بنفس الحماس و الانغلاق إلي الضفة الفكرية الأخرى، أو أن يزعزعهم الشك في الجميع فينهار يقينهم في كل فكر، أو أن يبلغ بهم الخوف من اهتزاز يقينهم الهش مبلغه فيندفعون يائسين نحو تدمير ذلك الآخر الذي يهدد سكون أفكارهم.

خلاصة القول إنك إذا لم تر الأخر فإنك لن تر نفسك، و يظل فكرك بل و وجودك علي حرف.

وهـــــــم الوسطيـــــــــة

ليس الموقف الوسط صوابا بالضرورة

تعد تعبيرات "التوسط" من أكثر التعبيرات تشبعا بالسمعة الاجتماعية الإيجابية، و لعلها الأكثر انتشارا في لغتنا اليومية المنطوقة و المكتوبة. نادرا ما يصف المرء نفسه بالتطرف دينيا أو سياسيا أو حتي بالنسبة للخصائص الشخصية؛ فنحن

نتحاشي أن نوصف بالتزمت أو بالبخل، أو بالإسراف؛ و غالبا ما نستبدل بتلك الصفات صفاتا أخري تحظي بالقبول الاجتماعي كالالتزام، و الحرص، و الكرم إلي آخره.

و لكن تري هل اتفاق علي ما يعنيه تعبير "التوسط" تحديدا؟ و هل ثمة علاقة بين التوسط و الصواب، بمعني أن المرء طالما اتخذ موقفا وسطا فهو علي صواب بالضرورة؟ أو أنه أقرب إلي "الموضوعية" أو إلي "الاعتدال السلوكي"؟ هل كلما وجدت من هم علي يميني و من هم علي يساري تيقنت أنني في الموقع الصحيح؟

قد يكون كل ذلك صحيحا نظريا بل و مقبولا أخلاقيا إذا ما كان ثمة موقع للمتوسط يمكن تحديده دون نظر لما يحيط به، و هو ما ينفيه علم الإحصاء حيث يرتبط تحديد قيمة المتوسط بتدرج توزيع بقية القيم، أو بعبارة أخري فإن الفرد لا يكون "متوسطا" إلا بمقارنته بجماعة الأقران، و من ثم فإن متوسط دخل الفرد الأوروبي يختلف عن نظيره في دول الخليج أو مصر مثلا، و غني عن البيان أن "الدخل المتوسط" لا يعني بحال أنه يكفي ضرورات الحياة إذا ما كانت موارد الجماعة دون الكفاية، كما أنه لا يعني توافر قدر يزيد أو يقل من العدل الاجتماعي.

إن قول المرء أنه يشغل مكانا وسطا قد لا يعني بالنسبة له سوي أن هناك من يتفوقون عليه و هناك أيضا من يتفوق عليهم. هناك من هم أغني منه و هناك من هم أشد منه فقرا. هناك من هم علي يمينه و هناك من هم علي يساره سياسيا أو فكريا أو عقائديا.

اختيـــارات الوســـط

لقد لاحظت عبر سنوات طوال من ممارسة البحث الاجتماعي النفسي علي المستوي الميداني و الاستشاري و التعليمي، أن نتائج العديد من الاستبيانات تشير إلي أنه إذا ما طلب من الفرد أن يحدد موقعه بالنسبة للآخرين؛ فإنه غالبا ما يميل إلي تصنيف نفسه ضمن "المتوسطين" سواء كان السؤال متعلقا بالدخل أو التدين أو الاتجاهات السياسية أو حتي التدخين أو الالتزام بقواعد التغذية الصحية. و لعل شيوع ذلك الميل يرتبط بحقيقتين؛ تتعلق إحداهما بالعالم الفيزيقي و الثانية بالوجود الاجتماعي:

علي المستوي الفيزيقي، ليس ثمة وجود للصفر و لا للانهائية في عالمنا الفيزيقي المادي المتغير دوما و من ثم فكل موجود إنما يحتل موقعا ما بين نقطتين متطرفتين مفترضتين نظريا، و يترتب علي ذلك حقيقة اجتماعية مؤداها أن "المتوسطين" هم الغالبية دائما، و إحساس المرء بالانتماء إلي الغالبية يدعم شعوره بالأمان النفسي الاجتماعي، كما يلعب دورا حاسما فى تشكيل سلوكه الاجتماعى، بل وفى تشكيل ملامح شخصيته أيضا؛ و قد يكون في ذلك تفسيرا لذلك الميل الغلاب للانتساب للغالبية، إنه سعي للاستماع بأمن الوجود في كنف الجماعة الأكبر.

و لا تنفي تلك الحقيقة العامة أن ثمة من يميلون إلي رؤية أنفسهم باعتبارهم أقلية ثقافية أو سياسية أو اقتصادية مقهورة أو متميزة، و غالبا ما يدفع ذلك الميل بأصحابه إلي المبالغة في الانغلاق و تزايد العزلة موضوعيا عن المجتمع، أو إلي المبالغة في الإحساس بالأفضلية و من ثم التعالي ثقافيا أو سياسيا أو اقتصاديا علي الجماهير، أو إلي المبالغة في الإحساس بالقهر و العجز و من ثم محاولة الاندفاع للعمل الانقلابي العنيف أو الاستسلام اليائس.

التقديـــــر الذاتـــــي

و لعل تقدير الفرد لمكانته الاقتصادية تعد تجسيدا لمفهوم نسبية الوسطية: إن الغالبية ينفرون من إدراج أنفسهم ضمن أصحاب الثراء الفاحش أو الفقر المدقع، فإذا ما وضعنا في الاعتبار أن سلوك الفرد إنما يتحدد وفقا لذلك التقدير الذاتي، أدركنا مدي أهمية تفسير مثل تلك التقديرات؛ فرغم عمومية ذلك الميل نحو المتوسط لدى الفقراء والأثرياء على حد سواء فإن تفسيره لدي الفقراء يختلف عن تفسيره لدى الأثرياء. فالفقير المدرك لفقره قد يحجم عن الإفصاح عن إدراكه الواقعى "خجلا" أو "تطلعا". فهو قد يرى فى الفقر نوعا من الدونية يأباها ومن ثم يفضل إدراج نفسه فى الفئة التى ينظر إليها ويتوق إلى أن يكون منها. ومن ناحية أخرى فقد يعجز الفقير عن إدراك فقره إدراكا واقعيا يحكم "القناعة" والنظر الى من هم أكثر منه فقرا". أما بالنسبة للثرى المدرك لثرائه فقد يخشى الإفصاح عن إدراكه الواقعى خوفا من تطلع الآخرين إلي ثروته بشكل ما. ومن ناحية أخرى فقد يعجز الثرى عن إدراك ثرائه إدراكا واقعيا بحكم سيادة قيم المجتمع الاستهلاكى التى تشد انتباه الفرد كلما ازداد ثراء إلي أنماط استهلاكية أشد شراهة وأعلى تكلفة تدفع به دوما وعلى مستوى الإدراك الذاتى الى فئة المتوسطين أى الأقل ثراء من أولئك القادرين علي استيعاب الأنماط الاستهلاكية الجديدة وهكذا.

و لا ينفي شيوع هذا الميل نحو "المتوسط" خضوعه لرؤية الفرد لتفسير الآخرين لإفصاحه عن تلك الرؤية، و ما يترتب علي ذلك من موقفهم حياله؛ فالأمر يختلف مثلا إذا ما كان المرء يحاور مندوبا للضرائب، عنه إذا كان يحاور أسرة يتقدم لخطبة إحدي فتياتها، أما إذا ما كان بصدد الإجابة عن سؤال في استبيان علمي فإن الأمر يتوقف علي استنتاجه للهدف "الحقيقي" لذلك الاستبيان.

وخلاصة مانراه فى هذا الصدد أن التقييم الذاتى للفرد إنما يتأثر إلى حد كبير بطبيعة القيم التى يدعمها المجتمع و التي تتغير من مرحلة تاريخية لأخري، والتى تحدد علي سبيل المثال ما إذا كان الأفضل اجتماعيا أن يتبرأ من "وصمة" الفقر، أم من "شبهة" الثراء. و من ثم ينبغي أن تتجه نظرته صوب من هم "أعلى" أو "أدنى" منه اقتصاديا و اجتماعيا.

هـــــل أنـــــت مضطهـــــد؟ ماالعمـــــل[1]

يتصرف الإنسان وفقا لاعتقاده حتى لو كان اعتقادا خاطئا؛ و من ثم فإن المرء إذا ما ألقي في روعه أنه مضطهد أو أنه ينتمي لجماعة مضطهدة فإنه سوف يتصرف وفقا لذلك، محاولا تفسير ما يعايشه و يشاهده من أحداث من منظور أنه مضطهد، و لا ينفي ذلك بطبيعة الحال أنه ليس من مجتمع بشري عبر التاريخ خلا من نوع ما و بدرجة ما من اضطهاد تمارسه جماعة حيال أخري.

و قد تلقيت خلال سنوات تدريبي الأولي في مجال العلاج النفسي، أنه من أفدح المحظورات أن أقابل تعبيرا عن الألم أو المعاناة بالاندهاش أو الاستنكار أو إبداء عدم الاقتناع بوجود مبرر حقيقي لمثل ذلك التعبير و القفز إلي تفنيد دعاوي المتألم و كشف مبالغاته، و أنه ينبغي أن أستمع فأحسن الإصغاء، و أن أتعاطف أولا ثم أحاول بعد ذلك أن أشارك المتألم البحث عن جذور ألمه، و أن تسخيف التعبير عن الألم يصبح مصدرا لمزيد من تفاقم المعاناة، خاصة إذا كنا حيال جماعة تشكو من اضطهاد.

تذكرت و استعدت تلك القاعدة الذهبية حين شاركت في مناسبات متفرقة في لقاءات أحرص عليها مع الإخوة المسيحيين بهدف التماس السبل لمواجهة المخاطر التي تهدد الوطن. و كنت أحرص في تلك اللقاءات علي الإسراع بإذابة ثلوج المجاملات للولوج إلي عميق المشاعر و خاصة السلبية منها و تشجيع التعبير عنها. و ما زلت أذكر في أحد تلك اللقاءات أن تشجعت شابة و روت أمامي واقعة شخصية رأت فيها تجسيدا

واضحا لتعرضها للاضطهاد و التمييز بسبب عقيدتها، إذ تقدمت لشغل وظيفة حكومية و أدت الاختبارات التحريرية المطلوبة بنجاح و تفوق، و لكنها رسبت في المقابلة الشخصية بعد أن تعرف الممتحن علي ديانتها. وكان تعليقي الفوري أنني بطبيعة الحال أتفهم إحساسها بالظلم، و لكني سألتها عن عدد المتقدمين و عدد من تم تعيينهم، و كانت إجابتها أنه قد تقدم العشرات و لم يقع الاختيار إلا علي اثنين "لم يكونا أكفأ المتقدمين و لكنهم من المسلمين بطبيعة الحال"، و تساءلت عن هوية بقية المتقدمين و عما إذا كانوا من المسيحيين، و كانت الإجابة المنطقية "كلا لقد كانت غالبيتهم من المسلمين". قلت لها " بنيتي لك الحق كل الحق في شعورك بالظلم، و لكن ألا تتفقين معي في أن غالبية من تم استبعادهم "ظلما" كانوا من المسلمين الذين ظلموا لأنهم ليس لديهم واسطة؟ بل إنني أكاد أن أجزم وفقا لوقائع روايتك أنه لو كانت لك واسطة كبيرة لحصلت علي الوظيفة"، فالواسطة قد تتغلب حتى علي التعصب في موقف معين يري فيه المتعصب أن هذا السلوك المغاير لتوجهه قد يحقق له فائدة ما، و لكن مثل هذا السلوك و لو تكرر يظل استثناءا يؤكد الظلم و لا ينفيه.

و تساءلنا عن السبيل الأمثل لمقاومة الظلم و حصول المظلومين علي حقوقهم؟ ما الذي ينبغي أن يفعل من يري نفسه مظلوما؟ صحيح أن أساليب دفع المظالم و التصدي للظالمين لا حصر لها: من الدعاء و الابتهال إلي السباب و اللعن إلي كافة أنواع المقاومة؛ غير أن الشرط الأساسي لضمان فعالية أي من هذه الأساليب هو التضامن الجماعي للمظلومين. أن تتجه أنظار المظلوم أول ما تتجه إلي غيره ممن يشاركونه الإحساس بالظلم سعيا للاحتجاج جماعة. فكلما ازداد حجم جماعة المظلومين المحتجين ازدادت فرص رفع الظلم عنهم و انخفض حجم المقاومة المطلوبة سواء من حيث الوقت أو الخسائر، و تزايدت احتمالات الحصول علي الحقوق.

و لعل النموذج الذي يجسد ذلك يتمثل فيما نراه أمام أعيننا هذه الأيام من إضرابات متكررة، يري فيها البعض نذير شر و أراها بشير خير؛ فهي من ناحية تكشف للسلطة نواحي قصورها، و تدفعها للاستماع إلي المحتجين و التفاوض معهم، و هي من ناحية أخري تعبر عن عودتنا لأسلوب الاحتجاج المدني الجماعي، و هو أسلوب تعرفه بلدان العالم المتحضر جميعا و قد كانت مصر هي أول من عرفه في العالم العربي عام 1899 حين قام عمال السجاير بسلسلة من الإضرابات استمرت حوالي شهرين، و تلي ذلك إضراب عمال الترام عام 1908، و توالت الإضرابات الاقتصادية و الوطنية حتى إضراب عمال كفر الدوار في أغسطس 1952 الذي ووجه بمحاكمات عسكرية سريعة، و تم إعدام العاملين مصطفى خميس ومحمد البقري، و الحكم بالأشغال الشاقة على عدد آخر.

ثم غاب ذلك الشكل المتحضر عن بلادنا لحقبة طويلة تم فيها تجريمه و تخوين من يقومون به أو يدعون له، إلي بدأ يطل برأسه من جديد بعد هزيمة 1967، فشهدنا مظاهرات 1968، 1971، و استمرت الوتيرة في التصاعد بعد حرب اكتوبر لنشهد احتجاجات 1977، و بدأ أسلوب السلطة في مواجهة تلك الاحتجاجات يتغير شيئا فشيئا، ليسفر في النهاية عن بداية عودة الوعي للشارع المصري و للسلطة المصرية علي حد سواء.

خلاصة القول أنه علي المظلوم أن يتلفت حوله، و سوف يكتشف أنه ليس المظلوم الوحيد، و يصبح عليه لرفع الظلم عنه السعي لتوسيع دائرة المحتجين معه، لإدارة صراع فعال من أجل أن يسود العدل و تسود الشفافية.

الأهرام 5 مارس 2009

الذيـــن يؤثرونـــــا علي أنفسهـــــم[2]

ليس من شك في أن المرء ينبغي أن تغمره السعادة و يطوق عنقه العرفان بالجميل إذا وجد من يتطوع بنصحه و إرشاده إلي ما فيه خير له, بل و إلي من ينبهه إلي أخطائه, و لعلنا نستعيد في هذا الصدد قولا منسوبا للإمام علي كرم الله وجهه: اللهم اجز عنا خيرا من نبهنا إلي أخطائنا.

فما بالنا إذا ما قيض لنا من يؤثرونا علي أنفسهم و لا يسترخصون جهدا و لا مالا في سبيل تنبيهنا إلي ما يحيط بنا من سيئات أعمالنا نتيجة الابتعاد عن صحيح الدين, و صحيح الاشتراكية, و صحيح العروبة, و صحيح الوطنية, و إلي مخاطر السير في ركاب الولايات المتحدة, و مزالق التطبيع, فضلا عن مآسي افتقاد ضمانات تداول السلطة ديمقراطيا, و الابتعاد عن العدل الاجتماعي, و كوارث تزوير الانتخابات و الفساد و غير ذلك من كوارث و مصائب.

و ليس من شك في أن تلك الأفكار بل و أكثر منها راديكالية تتبناها و تعبر عنها علنا العديد من الأحزاب و قوى المعارضة المصرية بل و العديد أيضا من الأصوات داخل الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم؛ و ليس من شك كذلك في أن تلك الأفكار حتى لو جاوزت الحقيقة أحيانا, و تجاوزت حدود الحوار الهادئ أحيانا, و حتى لو كان بعضها يتعلق باختيارات فكرية لا تخضع خضوعا صارما لمعايير الخطأ و الصواب؛ فإن لها دورا لا يمكن إنكاره في إثارة فزع صحي يدفعنا لمواجهة أخطاءنا.

غير أن تراث علم النفس السياسي يشير إلي الدور الحاسم الذي تلعبه القدوة في المجال الإعلامي, و هو ما تؤكده الخبرات التاريخية و المعاصرة؛ فاتهام الدعاة بأنهم يقولون ما لا يفعلون يعد من أهم أسلحة ما يعرف بالدعاية المضادة.

و هذا تحديدا هو ما نأخذه علي أولئك الذين يؤثروننا علي أنفسهم؛ فالغارقون في التوريث, و من يتم تداول السلطة لديهم بحد السيف اغتيالا و انقلابا, و من ينحصر لديهم تداول السلطة في أبناء أسرة واحدة بحيث يصبح سقف التطوير متمثلا في استحداث أسلوب "ديمقراطي" يكفل "عدالة" تداول السلطة –و الثروة بطبيعة الحال– بين هؤلاء الأبناء, يصرخ إعلامهم منزعجا من أن تلوثنا شبهة التوريث, منددا بعدم توافر الحد المطلوب من ديمقراطية انتقال السلطة لدينا.

و من يقفون مولين ظهورهم لأكبر قاعدة عسكرية أمريكية علي أرض عربية, و من كانوا و ما زالوا روادا في فتح نوافذهم الإعلامية نهارا جهارا ليطل منها علينا المسئولين الإسرائيليين, يصرخ إعلامهم بإدانة خضوع حكام مصر لنفوذ السلطة الأمريكية في نفس الوقت الذي تتوالى فيه التهديدات بقطع المعونة الأمريكية بزعم الحرص الأمريكي علي الديمقراطية التي لا تعاني قصورا إلا في مصر.

و من لم تعرف بلادهم الملكية العامة و لا عرفت جماهيرهم حجم دخلهم القومي و كيفية توزيعه باعتبار أن المال مال الحاكم الكريم الذي يخصص جانبا منه لشعبه, يصرخ إعلامهم منددا بتبذير و سرقة المال العام في مصر, و يخصصون العديد من برامجهم الإعلامية لتحذيرنا من بيع البنوك و مؤسسات القطاع العام.

و من لا نسمع لديهم صوتا منددا بالتوريث في بلادهم, أو ملمحا لشبهة انحراف تطال الحاكم أو أسرته, يصرخ إعلامهم منددا بقهر السلطة للمعارضة في مصر و كيف يؤدي ذلك إلي خوف المصريين من التظاهر, فإذا ما انطلقت المظاهرات لتصل هتافاتها العلنية المعادية لرئيس الجمهورية – و هو ما لا يحدث في الدول العربية إلا في مصر و فلسطين و لبنان– اعتبروا ذلك دليلا علي أن انهيار النظام أصبح وشيكا, فإذا لم تتحقق نبوءتهم رصدوا الأموال للبحث عن إجابة لسؤال يؤرقهم: لماذا لم يثر المصريون حتى الآن.

و لكن يفوتهم توسيع دائرة رؤيتهم –أو بالأحرى تضييقها– لتشمل إلي جانب مصر ما يجري في بلادهم, أو تدعيم جهدهم المشكور بتقديم نماذج حية من بلادهم لنعرف كيف أنهم لا يعرفون توريث السلطة, و كيف أن أموالهم توزع بينهم بالعدل و القسطاط وفقا للجهد المبذول دون تمييز بين حاكم و محكوم, و أن لديهم حرية غير مسبوقة في إنشاء الأحزاب و كفالة التنافس بينها بما يحول دون احتكار للسلطة و يضمن تداولها بيسر و سهولة, فضلا عن حق التظاهر و الإضراب و الاعتصام.

إن أحدا –بعد غياب عبد الناصر– لم يعد يزعم لنفسه الحق في الدعوة لنظام نموذجي للحكم ينبغي أن تلتزم به الدول العربية, و يتناسى هؤلاء الذين يتحدثون باحترام كبير عن الزعيم جمال عبد الناصر في إطار نقد و إدانة ما يجري في مصر الآن, بل و يستضيفون أبرز رموز الحقبة الناصرية للحديث عن دور عبد الناصر البارز عربيا و دوليا؛ يتناسون الدور الذي لعبه عامل القدوة في تحقيق مصداقية الزعيم عبد الناصر و من ثم ذلك التأثير الغلاب لدعوته, و كيف إن دعوة عبد الناصر –بصرف النظر عن تقييمها– لم تتناقض قط مع صورته الإعلامية السياسية: دعا للتخلص من القواعد العسكرية فبدأ بتصفية قاعدة القناة مخليا بلاده من القواعد العسكرية, و دعا لتوظيف الثروة العربية لصالح الجماهير العربية فبدأ بقرارات التأميم و فرض الحراسات في بلاده, و دعا لإنهاء الحكم الملكي بعد أن أنهاه في مصر.

[2] الأهرام, 1 نوفمبر 2007

المـــرأة و السيـــــــارة[1]

كانت أول صور لدي عن العبودية لسيد أبيض يمسك سوطا يجلد به عبدا أسود، أو لسفينة تمخر البحر مزدحمة بالعبيد و السياط تنهال علي ظهورهم. ولم ألبث أن تعرفت في دروسي الأولي عن تاريخ الحضارة و الأنثروبولوجيا علي حقيقة أن غالبية السادة كانوا يحرصون علي تغذية عبيدهم تغذية جيدة و رعايتهم صحيا بل و معاملتهم بلطف باعتبارهم أهم أدواتهم للإنتاج؛ فالعبد الهزيل المكتئب لا يقوي علي العمل فإذا كانت امرأة فإنها فضلا عن عجزها عن العمل لا تصلح للتسرية عن السادة في مجالسهم. و لم يكن "التحرش الجنسي" بالإماء و الجواري يعد آنذاك جريمة "شرف" بحال، بل كان أمرا طبيعيا متاحا للعامة في أسواق النخاسة، باعتبار أنهن لسن إناثا كبقية "الحرائر"، بل مجرد بضاعة للمشتري أن يفحصها قبل الشراء؛ فإذا ما اشتراها أصبح محظورا علي غيره التحرش بها، و إلا أصبح معتديا علي ممتلكاته.

تداعت تلك الأفكار خلال متابعتي لوقائع التحرش الجنسي التي بدت متناقضة مع ما نشهده من تزايد في القنوات الإعلامية الدينية فضلا عن تزايد انتشار الممارسات الدينية خاصة بين الشباب. و لقد أرجع البعض الأمر إلي ضغوط الفقر، و انتشار العشوائيات، و تزايد الكبت الجنسي, و ارتفاع تكاليف الزواج، و تبرج النساء و انتشار القنوات الإباحية إلي آخره.

و حين تأملت الظاهرة بهدوء اكتشفت أن ثمة العديد من أنواع التحرش يمارسها الأثرياء في بلادنا و في غيرها دون أن يكون مرجع ذلك كبت جنسي يعانونه، أو ارتفاع في تكاليف الزواج يعجزون عنها، و أن العديد من جرائم انتهاك النساء تنتشر في بلاد مترفة تكاد لا تعرف للحرية سقفا، كما تنتشر في مجتمعات ينهشها الفقر و افتقاد الحرية. تري كيف تنتشر تلك الظاهرة بين جماعات تبدو متطرفة في التحرر و أخري تبدو متطرفة في المحافظة.

لقد انتهت العبودية و الاتجار بالبشر رسميا منذ زمن طويل و لكن ثقافة النخاسة، و ابنتها ثقافة التحرش، ما زالتا تلقيان بظلالهما علي علاقة الرجل بالمرأة في الشرق و الغرب و إن اختلفت الأشكال و المسميات. و مهما حاولت ثقافة النخاسة أن تتخفي تحت تفسيرات حداثية استهلاكية، أو تحت تأويلات دينية أصولية، فإن من يمارسون التحرش يكشفون هذا الغطاء. إنهم لا يتحرشون بإناث، بل بأشياء أو سلع تروقهم فيحاولون الاستمتاع بها، و الجريمة أنهم يعتدون علي ملكية غيرهم.

إن أصحاب ثقافة النخاسة في الشرق و الغرب يتعاملون مع المرأة باعتبارها سلعة شأنها شأن السيارة مثلا. إنها سلعة تخضع لقوانين العرض و الطلب، و تتغير مواصفاتها النموذجية من عصر لآخر، بل و من مستهلك لآخر. قد يفضل البعض سلعة جميلة يتيه بالحصول عليها و امتلاكها، و قد يفضلها البعض متهاودة السعر تفي بالغرض. قد يجد البعض في المنافسة و الفصال و المزايدة ثم الفوز بالسلعة المطلوبة متعة لا تعادلها متعة، و قد يفضل البعض التسوق الهادئ البعيد عن صخب المنافسة.

إن أصحاب السيارات يحرصون علي "تدليل" سياراتهم بل و يعبرون عن عجزهم عن الاستغناء عنها، و قد يحرص بعضهم علي الاستعراض بها، و يسعدون بالعيون تتطلع إليها؛ بينما يحرص البعض علي تغطيتها ما أمكن ذلك؛ و ينفر مالك السيارة عادة من السماح للغرباء بالاقتراب منها فضلا عن استخدامها دون إذنهم، بل إنهم قد يصرحون بأنهم "يعشقون" هذا الطراز بالذات، و تلك السيارة بالتحديد، تري هل يمكن القول بأنهم يحبون سياراتهم حقا؟

إن حب المرء لما يملك قد يبلغ حد التقديس بل و التضحية بحياته زودا عنه، و لكنه حب يختلف عن حب البشر لبعضهم البعض. و الفارق هو أن المرء مهما بلغ حبه لسيارته لا يتبادل معها المشاعر؛ فهو لا يستأذنها أو يستطلع "مشاعرها" قبل استخدامها، و إذا ما استعصت عليه لجأ لمن يجري لها من العمليات ما يعيدها إلي سيرتها الأولي و إلا أعادها هو إلي سوق النخاسة من جديد لتبحث عمن يشتريها. إنها علاقة السيد بالعبد.

العبيد يبدون للناظر بشرا لا يختلفون عن غيرهم، و لكنهم في ظل ثقافة النخاسة ليسوا سوي ممتلكات لا إرادة لها مستقلة عن إرادة السيد المالك. و كثير من العبيد يستمتعون بأن يسلموا أمرهم لسيدهم الذي يرعاهم و يتولي أمورهم جميعا دون أن يحملهم مسئولية أي شيء سوي طاعته؛ و لذلك لم يكن غريبا أن يفضل العديد من العبيد البقاء في كنف سادتهم حتي بعد أن ألغي الرق.

و في حقيقة الأمر فإن الكثير من العلاقات التي تبدو إنسانية لا تعدو أن تكون علاقات امتلاك. كثير من الآباء و الأمهات و الأزواج و الزوجات يتصرفون كما لو كانوا يمتلكون بعضهم البعض، و في مثل هذا

المناخ من العلاقات الإنسانية الزائفة لا ينبغي أن نندهش من وجود ممارسات التحرش بالنساء.

خلاصة القول أن الدعوة للاحتشام، و تشديد العقوبة علي جرائم التحرش الجنسي، و القضاء علي الفقر و العشوائيات كلها أمور مطلوبة دون أدني شك، و لكن اجتثاث ظاهرة التحرش من جذورها يتطلب العمل علي نشر ثقافة إنسانية تتساوي فيها إنسانية الجميع، و يقتصر التملك علي "الأشياء" دون البشر، و هي مهمة صعبة و لكنها ضرورية.

[1] منشور بالأهرام 13 نوفمبر 2008

موقـــــع المواطنـــــة من تراثنـــــا

سعدت بدعوة تلقيتها مؤخرا من الصديق الدكتور عبد المنعم شحاتة عميد كلية آداب المنوفية للمشاركة في مؤتمر علمي حول المواطنة, وتناولت في كلمتي حداثة مفاهيم الديمقراطية والمواطنة والدولة المدنية, وكيف انها جميعا نشأت في الغرب ثم انتشرت كإنجاز بشري ليأخذ به من شاء من البشر وان تلك المفاهيم تقوم علي تساوي ابناء الجماعة في التصويت لاختيار قائدهم دون تمييز بين سادة وعبيد, أو بين رجال ونساء او اغنياء وفقراء وان ذلك القائد المنتخب يتولي قيادة الجماعة لفترة محدودة يعود بعدها الامر للجماعة من جديد.

وأشرت الي اننا قد عرفنا عبر تاريخنا القديم من عصور الفراعنة عبورا بالفتح العربي, فالفتح العثماني حتي نهاية الخلافة العثمانية انواعا عديدة من تداول السلطة: عرفنا التوريث, وعرفنا انتقال السلطة للأقدر علي الاستيلاء عليها بالقوة, وعرفنا ايضا بيعة النخبة او ذوي الحل والعقد وعرفنا تفويض الحاكم لمجموعة يراها الاصلح لاختيار القائد القادم من بينهم, ولكنا لم نعرف حاكما تم اختياره لمدة محدودة من خلال تصويت المواطنين جميعا دون تمييز.

ولم يكن ذلك لنقص في معرفتنا أو لعجز في قدراتنا, بل كنا في ذلك جزءا من العالم الذي حولنا: عالم الفراعنة والاباطرة والسلاطين والملوك والخلفاء والقياصرة وغيرهم من الحكام الذين يمثلون ظل الله علي الارض ومع نشأة الدولة الغربية الحديثة انبثقت من رحمها المواطنة فكرا وممارسة, ومع تطور مجتمعاتنا التقطنا فكرة الدولة المدنية بمفهومها الذي يتعارض مع خبراتنا الفكرية عبر تاريخنا الممتد, فأثارت ما يثيره كل جديد من صراع فكري وسياسي بين سلطة قائمة وسلطة قادمة,

ولعل آثار هذا الصراع القديم تبدو جلية حتي يومنا هذا رغم ماهو شائع من أننا قد حسمنا أمرنا لمصلحة المواطنة, فما زلنا نقدم خطوة ونؤخر أخري: يشدنا أحيانا بريق قيم المواطنة فنندفع نحوها, ويشدنا أحيانا حلم استعادة عصر الخلافة فنوشك ان نولي ظهورنا للمواطنة بل وللانتماء للدولة بحيث يصبح الانتماء الديني بديلا للانتماء الوطني, وفي ظل هذا الشد والجذب الذي يستنفد جانبا كبيرا من طاقاتنا الفكرية ومن جهدنا الوطني, تتضخم ظاهرة فكرية نكاد ننفرد بها وهي بذل اقصي الجهد لاثبات انه لا جديد في العالم لم نسبق اليه غيرنا سواء كان اكتشافا علميا او تطورا فكريا

ونصبح أقرب الي الخجل من ماضينا اذا ما اكتشفنا زيف ما حاولنا الصاقه بتاريخنا, رغم انه ليس في الامر ما يدعو لخجل او استخذاء, ففي ماضينا شأن ماضي غيرنا نقاط اشعاع مضيئة ونقاط انتكاس مظلمة,

وتبقي حقيقة ان انجازات البشر ملك للبشر جميعا, وان تخلفنا العلمي عن الغرب ينبغي ان يدفعنا الي محاولة اللحاق به في دنيا الواقع دون سعي عقيم للتنقيب عن جذور ذلك التقدم في تراثنا بحيث ننتهي الي ان ذلك الجديد ليس بجديد ومن ثم فلا مبرر لمحاولة اللحاق به.

ولعل تلك الظاهرة تفسر ما لمسته خلال المناقشات التي دارت حول كلمتي بمؤتمر جامعة المنوفية من حرص دءوب علي تأكيد وجود الممارسات الديمقراطية وتوافر خصائص المواطنة في تاريخنا الاسلامي, والتدليل علي ذلك بوقائع تاريخية تتعلق مثلا بعدل الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه, وترفع عمرو بن العاص عن الصلاة في كنيسة حرصا علي مشاعر القبط, وغير ذلك من وقائع صحيحة.

وغني عن البيان ان تلك الوقائع تؤكد رسوخ مفهوم العدل في الاسلام كقيمة انسانية راقية حضت عليها الاديان جميعا وتاق اليها البشر ومن فجر البشرية بحيث لم يخل التاريخ القديم من حاكم يعامل رعاياه او حتي عبيده بالعدل والرحمة وفقا لمعايير العصر, فلا ينقصهم حقا من حقوقهم بل ويرد عنهم الظلم, ولكن دون ان يصل الامر به الي اشراكهم معه علي قدم المساواة في اتخاذ القرارات المتعلقة بادارة شئون الجماعة واختيار قائدها لفترة محدودة, وهذا هو الفارق بين العدل كقيمة انسانية مطلقة عرفها البشر ومارسها بعضهم منذ قديم, وبين ان يذهب الجميع لاختيار قائدهم لمدة محدودة سلفا, وان يكون لكل منهم صوت متساو مع صوت الاخر في ذلك الاختيار وفي غيره من شئون الجماعة.

وغني عن البيان ان المواطنة بهذا المفهوم ليست منزهة عن الشوائب والسلبيات, وليس من ضمان في ان تأتي اكثر الانتخابات نزاهة بأفضل الحكام, وليس من شك كذلك في تفاوت قدرات المواطنين علي اختيار ممثليهم وفقا لتفاوت مستويات ثقافتهم ووعيهم, ولكن تبقي المواطنة أحدث ما توصل اليه اجتهاد البشر لتحقيق العدل, وهي شأهدنها شأن غيرها من اجتهادات البشر قابلة للتعديل والتطوير وحتي للرفض, ولكن الخطر كل الخطر يكمن في محاولة الباس تاريخنا القديم ماليس فيه ونسبة المواطنة الي ماهي غريبة عنه, وإلباس تاريخنا القديم ماليس فيه فيغمرنا شعور بالرضا الزائف يحول بيننا وبين مكابدة مشقة التحرك للأمام.

الإســـــلام و المواطنـــــة

الحوار لا ينقطع هذه الأيام حول تعديلات الدستور المصري, و قد امتد ذلك الحوار الصحي ليشمل المادة الثانية التي تقرر أن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع و التي رأي فيها البعض تعارضا مع المادة الأولي المقترح إضافتها لتتصدر الدستور و التي تتحدث عن أن نظامنا ديمقراطي يقوم علي أساس المواطنة.

و لقد شاركت في عدد من تلك الحوارات كان أحدثها ذلك الحوار الذي أداره بصبره المعهود الصديق الدكتور إسماعيل سراج الدين في مكتبة الإسكندرية و الذي امتد إلي ما يقرب من الساعات الخمس المتصلة, و سبقه حوار آخر استضافه المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية, و قد اقتصرت مداخلتي الموجزة في كلا اللقاءين علي ما تثيره مواد الهوية الإسلامية و المواطنة من جدل.

لقد طرح كل فريق من المتحاورين حول تلك المواد مجموعة من النصوص القرآنية و الأحاديث النبوية و الأحداث التاريخية التي يراها

مدعمة لوجهة نظره. استشهد فريق المدافعين عن بقاء المادة الثانية بما لا حصر له من أسانيد إسلامية يرون من خلالها أن القيم الإسلامية تتجاوز قيم المواطنة و الديمقراطية حيث يقرر الإسلام ألا فضل لعربي علي عجمي إلا بالتقوى, و يحذر من ظلم العباد, و يوصي المسلمين بأهل الذمة و يجعل لهم ما للمسلمين و عليهم ما عليهم, فضلا عن العديد من وقائع التاريخ الإسلامي التي تبرز قيم السماحة و المساواة و العدل, بل و المرونة أيضا حتى في تطبيق الحدود رغم أنها أحكام شرعية قطعية الثبوت و الدلالة.

و في المقابل يلتقط أصحاب وجهة النظر الأخرى من النصوص القرآنية و الأحاديث النبوية و الأحداث التاريخية ما يرونه مدعما لوجهة نظرهم التي تبدو معها الشريعة الإسلامية متعارضة تماما مع مبادئ المواطنة و الديمقراطية داعية إلي احتقار أصحاب الديانات الأخرى و التضييق عليهم و عدم موالاتهم بل و قتالهم, و يستشهدون للتدليل علي ذلك بالعديد من التأويلات بل و الممارسات التاريخية التي تدمغ حكاما مسلمين بارتكاب المذابح ضد من يخالفونهم حتى لو كانوا من المسلمين, و يستشهدون فضلا عن ذلك بنماذج من أنظمة و تيارات سياسية إسلامية في باكستان و أفغانستان و إيران و السعودية و السودان.

و يدور ذلك الحوار في مناخ يسوده التشكك المتبادل في النوايا المضمرة لكل فريق بحيث يصبح التمسك بالمادة الثانية كما لو كان دعوة لقهر الآخر و التسلط عليه, و في المقابل تصبح الدعوة للمواطنة و الديمقراطية دعوة مستوردة هدفها القضاء علي الإسلام. و في ظل مثل ذلك المناخ يمكن أن يستمر الجدال إلي ما لا نهاية و يستمر معه التخوف و التوجس بل و التربص من الجانبين و يستمر كل فريق في اقتناص الحجج و الوقائع و النصوص التي تدعم وجهة نظره.

حين أعدت النظر في تلك المحاورات التي تابعتها أو شاركت فيها تبين لي أن أحدا من الفريقين لم ينكر علي الآخر صحة الوقائع أو النصوص التي استند إليها, و كان جوهر الخلاف يتمثل في اتهام كل فريق للآخر بالتعسف في التأويل و الانتقائية في الاختيار ثم تعميم الاستثناء ليبدو كأنه القاعدة.

و استعدت خلال متابعتي لتلك المناقشات فكرة مستقرة في علم النفس السياسي تقوم علي أن الحوار لكي يكون مثمرا ينبغي التخلي عن استقراء النوايا, و الاتفاق بداية علي تحديد دقيق لمعاني المصطلحات, إلا إذا ما اتفق المتحاورون علي إقرار مصطلح غامض قابل للتأويل و هو ما قد يحدث أحيانا في المفاوضات لأسباب لسنا في مجال تفصيلها.

إن رؤية العديد من شيوخنا الأفاضل في مصر و رموز التيار الإسلامي لجوهر الإسلام الحق و لمبادئ الشريعة الإسلامية لا تعارض مطلقا مع المواطنة و الديمقراطية, و لكن تلك الرؤية تختلف اختلافا بينا عن رؤية العديد من الإسلاميين القدامى و المحدثين و التي لا يستطيع أحد إنكار انبثاقها من التراث الإسلامي و تأثيرها في الفكر الإسلامي المعاصر, و التي تري أن لا جنسية للمسلمين إلا في دينهم, و أنه لا ينبغي للمسلمين الالتزام برابطة الشعوب, و أنه ليس بمجتمع مسلم ذلك الذي تتساوي فيه العصبية الوطنية مع الأخوة الإسلامية, و أن الاستعمار كان وراء إذكاء النعرة الوطنية و الحث علي الموت في سبيل الوطن, و أنه قد تم نسخ آيات الصفح, و التسامح, و المسالمة, و المجادلة بالتي هي أحسن, و عدم الإكراه في الدين, و حق الاختيار, والتولي والإعراض عن الآخرين الذين يسمون كفارا أو أهل كتاب مشركين؛ و من ثم لا يصبح أمام المسلم الحق سوي قتال غير المسلمين.

من هنا ينبع القلق و هو قلق مبرر تماما علي الجانبين: ما الذي يضمن ألا يأتي في المستقبل من يتبني تلك الرؤية الإقصائية لمبادئ الشريعة الإسلامية, أو علي الجانب الآخر ما الذي يضمن ألا يأتي في المستقبل من يتبني رؤية للمواطنة تعني فصل الدين تماما عن الحياة اليومية للبشر؟

تري هل ثمة إمكانية لأن يتضمن الدستور مثلا ما يعني صراحة تبني ذلك الفهم المحدد للشريعة الإسلامية و هو الفهم الذي يمكن أن تقبل به الأطراف جميعا؟

أسئلـــــة مازالـــت تبحـــث عن إجابـــة

إن النظر إلي ما جري و يجري في لبنان بعقل بارد لا يعني التزام الحياد بين الأطراف المتصارعة, خاصة إذا صدرت الرؤية عن هوية مصرية عربية مسلمة تحلم بالسلام و بزوال الاحتلال, فلا جدال في أن مقاومة الاحتلال حق مشروع, و لا شك كذلك في أن تلك المقاومة المشروعة تشمل كافة أشكال المقاومة, و ليس من شك في أن إسرائيل كانت و ما زالت تحتل أجزاء من سوريا و فلسطين و لبنان, و من ثم فمن حق أبناء هذه الدول مقاومة الاحتلال. تلك كلها حقائق موضوعية لا ينكرها أحد حتى إسرائيل و الولايات المتحدة الأمريكية. و يبقي بعد ذلك أن يختار المقاومون توقيتات و أساليب مقاومتهم, و هم قد يخطئون في اختياراتهم, و يتحملون مسئولية قراراتهم مهما كانت باهظة, و لكن ذلك كله لا يمكن أن يسقط عن المقاومة مشروعيتها, و لا أن يحول المعتدي عليه إلي معتدي, و لا أن يحول الخطأ إلي خطيئة, و لا أن يكون مجال مبررا للاستسلام, و من ثم فقد يكون السيد حسن نصر الله أخطأ التوقيت أو التقدير, أو استدرج وفقا لخطة مسبقة؛ فليس من بشر منزه عن الخطأ, و لا جدال في أن القائد مسئول عن أخطائه؛ غير أن كل ذلك -لو صح- لا ينبغي أن ينفي حق الشعوب في مقاومة الاحتلال.

ليس من شك في أن لإسرائيل -بل لأية دولة- خططها المعدة سلفا لتحقيق أهدافها, و ليس من شك كذلك في أن استكشاف تلك الخطط يكون ضمن أولويات الأطراف جميعا, لذلك فليس من المتصور لمن هو في مثل حنكة و تمرس السيد حسن نصر الله أن يكون قد بني حساباته علي استبعاد أن تنتهز إسرائيل تلك الفرصة لتنفيذ خطتها لتدمير قوي حزب الله بعد أن تمكنت من إحباط جهود السلام, خاصة و قد بدأت ذلك بالفعل بعد أسر المقاومة الإسلامية الفلسطينية جنديا إسرائيليا, إذ وجهت عدوانها إلي الفلسطينيين دون تفرقة بين حماس و السلطة الوطنية الفلسطينية. كان الهدف مزدوجا: خنق قوي السلام و إضعاف قوي السلاح في نفس الوقت لتسود حالة من اليأس و التشاؤم مما يخلق المناخ المناسب لتصاعد العنف و التطرف الطائفي و ربما اشتعال الحروب الأهلية الطائفية, و من ثم تيسير إعادة تقسيم المنطقة.

لقد اختار السيد حسن نصر الله يوم 12 يوليو 2006 توقيتا بدا له مناسبا لفتح ملف استعادة الأسري بأسر جنديين إسرائيليين بهدف التفاوض عبر طرف ثالث لمبادلتهما مع أسري في السجون الإسرائيلية, و اختيار التوقيت يقوم علي قراءة ردود الفعل المتوقعة من جانب العدو و كذلك من جانب الأطراف اللبنانية و الإقليمية و الدولية.

ليس من المتصور أن يكون السيد حسن نصرالله قد بني حساباته علي توقعات تختلف عما جري من ردود فعل لبنانية, و هو من شهد له الجميع بنفاذ البصيرة في قراءة خريطة علاقات القوي السياسية اللبنانية, و من ثم فمن المستبعد أن تكون ردود الفعل لتلك القوي قد فاجأته بأي حال.

و ليس من المتصور لمن هو في مثل حنكة و تمرس السيد حسن نصرالله أن يكون قد بني حساباته علي توقعات تختلف عما جري من ردود فعل إقليمية عربية, فلم يكن مفاجئا بحال أن تعلن مصر و الأردن تمسكهما باتفاقية السلام, و ألا يتجاوز سقف رد الفعل العربي المعلن –بما في ذلك الموقف السوري– حدود الشجب و الإدانة.

أما علي المستوي الدولي, فإن أحدا لم يكن يتوقع من الولايات المتحدة غير ما صدر عنها من مواقف لا تعبر فحسب عن تلك المساندة التقليدية لإسرائيل, بل تتجاوز ذلك إلي سعي معلن لإعادة تخطيط الشرق الأوسط وفقا لخريطة أمريكية جديدة للعالم.

ليس من المتصور أيضا أن يغيب عن من هو في مثل خبرة السيد حسن نصر الله ما تؤكده حقائق العلم الاجتماعي و علم النفس السياسي تحديدا من أن البشر يتوحدون و يتكاتفون في مواجهة الخطر, و أن حقائق تاريخ الصراع مع إسرائيل تؤكد فعالية بل و تفعيل تلك الحقيقة فيتوحد الإسرائيليون و يزداد خفوت أصوات دعاة السلام و يتصاعد التطرف يمينا, مع دوي المدافع و الصواريخ.

ليس من المتصور كذلك لمن هو في مثل حنكة و تمرس السيد حسن نصر الله أن يكون قد بني حساباته علي توقع أن يتصاعد رد فعل الشارع العربي بحيث يجبر الحكومات علي اتخاذ مواقف تساند حزب الله بالأفعال و ليس بالكلمات. لقد كان سقف شعارات المظاهرات العربية الغاضبة هو المطالبة بإغلاق السفارتين الإسرائيليتين في مصر و الأردن و الإعلان عن تأييد المقاومة و شجب العدوان الإسرائيلي و الموقف الأمريكي.

السؤال الذي ما زال قائما ملحا هو: تري كيف بني السيد حسن نصر الله حساباته ؟ هل نلتمس الإجابة لدي السيد حسن نصرالله نفسه؟ أم نلتمسها عند أطراف إقليمية خارج لبنان؟ أم تراها عند طرف بعيد خارج المنطقة بأسرها؟

– مـــــاذا بعـــــد تحريـــــر سينـــــاء؟[5]

احتفلنا مؤخرا بعيد سيناء التي تحررت في 25 ابريل 1982، بعد توقيع معاهدة كامب دافيد في سبتمبر 1978, و لعل غالبية أبناء جيلي ما زالوا يذكرون كيف كان العبور إلي سيناء المصرية حتى قبل الاحتلال يقتضي الحصول علي تصريح من الجهات العسكرية, و كذلك إحساسنا بالمهانة حين كنا نري العلم الإسرائيلي منذ يونيو 67 مرفوعا علي الضفة الشرقية من قناة السويس, و استمر ذلك الإحساس المرير حتى شهدنا إنزاله و ارتفاع العلم المصري؛ و لم يعد الذهاب إلي سيناء يقتضي الحصول علي تراخيص عسكرية, و لم يعد للعلم الإسرائيلي وجود علي أرض سيناء, و أصبح علي من يريد رؤيته لاستخلاص العبر أن يذهب إلي طابا حيث آخر كيلومتر تحرر من أرضنا المصرية و يمد بصره إلي هناك عبر الحدود, أو أن يراه علي سارية شاهقة فوق السفارة الإسرائيلية بالقاهرة.

و لعل تبدل مواقع الأعلام يلخص مجمل ما حدث عبر تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي: لقد كان جوهر الموقف العربي حيال إسرائيل منذ نشأتها يتمثل في أن السبيل للتصدي لها هو المواجهة العسكرية, و إلى أن يكتمل الاستعداد تلك المواجهة فليس من مبرر لتعامل عربي إسرائيلي إلا في ساحات القتال. و استمر هذا التوجه العربي الرسمي, و اختلفنا فيما بيننا كثيرا بل و تقاتلنا حول النموذج الأمثل للحرب مع إسرائيل, لكننا ظللنا علي تجاهل وجود إسرائيل إلي أن نقاتلها.

و وقعت هزيمة 67 و تحركت الأعلام الإسرائيلية لترتفع علي الضفة الشرقية للقناة, و علي هضبة الجولان و جنوب لبنان و قطاع غزة و الضفة الغربية و القدس الشرقية, و ظلت تلك الأعلام في مواقعها حتى انتصار أكتوبر 1973 الذي كان بمثابة نقطة التحول التاريخية التي بدأت معها الأعلام العربية تتقدم رويدا رويدا و في مقدمتها العلم المصري الذي ارتفع علي سيناء في 25 إبريل 1982 ثم تحرك ليخفق فوق طابا آخر نقاطنا الحدودية في مارس 1989.

و رغم أن أحداث التاريخ تشير إلي أن مجمل المواقف العربية منذ إنجاز أكتوبر قد أولت ظهرها لإستراتيجيتها القديمة و أخذت تقتفي أثر المسار المصري بدءا من اتفاقيات أوسلو إلي معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية, و الاتصالات القطرية الإسرائيلية, حتى مبادرة السلام العربية الأخيرة التي تبنتها الجامعة العربية, و التي تقوم جميعا علي التسليم بحق إسرائيل في الوجود و القبول بالتفاوض معها من أجل إقامة علاقات سلام كاملة إذا ما انسحبت من الأراضي التي احتلتها عام 1967.

رغم كل ذلك فإن الجدل ما زال متصلا بيننا حول جدوى التمسك بمعاهدة كامب دافيد, و ما زلنا نجد من مثقفينا الوطنيين من يتساءل مندهشا مستنكرا: ها هي إسرائيل تذكرنا بجرائم قتل أسرانا خلال حرب 67, و تبعث بجواسيسها إلينا, و ما زال الصلف الإسرائيلي يصدم كافة مبادرات السلام العربية, تري ماذا تبقي إذن من معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ؟

و إلي جانب تلك الأصوات الوطنية, فإن هذا الطرح يلقي ترحيبا شديدا و ترويجا صارخا لدي قنوات تليفزيونية تنطلق من بلدان عربية منها ما "يستضيف" أهم قاعدة عسكرية أمريكية في الشرق الأوسط,, و هو ما ينبغي أن يثير تشككا في دوافعه الحقيقية, و علي أي حال فقد ساهم هذا الإلحاح الإعلامي في دفع العديد من أبنائنا الذين يفيض بهم الغضب المشروع حيال جرائم إسرائيل, إلي ترديد أنه لم يبق من معاهدة كامب دافيد ما يبرر التمسك بها.

فلنتفق أولا أنه لا توجد معاهدة أبدية مقدسة, و أن استمرار أية معاهدة يتوقف علي ما تحققه لأطرافها من مكاسب, فإذا ما تلاشت تلك المكاسب سقطت المعاهدة. و يشير تاريخنا القريب إلي معاهدات و اتفاقات أبرمت في ظل تهليل إعلامي صارخ ثم سقطت في صمت و تم نسيانها دون حتى أن يهتم أصحابها بتوقيع شهادة وفاتها. و من ناحية أخري فإنه لا توجد معاهدة نموذجية تحقق لكافة أطرافها الحد الأقصى من أمانيهم القومية و الوطنية و العقائدية و السياسية, فضلا عما تشير إليه أدبيات علم النفس السياسي من أن التوقيع علي أية معاهدة يحمل توقعا –قد يصيب و قد يخطئ– لدي كل طرف بأن التطورات المستقبلية سوف تعظم استفادته من نصوص المعاهدة التي وقع عليها.

ليس من شك إذن في مشروعية التساؤل عما بقي من معاهدة السلام لنتمسك بها؟ و الإجابة المختصرة هي: لقد بقيت لنا سيناء محررة و علينا أن نعضض عليها بالنواجذ فهي ما زالت مستهدفة. لقد دفعنا ثمنا باهظا لتحرير سيناء من الاحتلال الإسرائيلي, و بقي أن ندعم هذا التحرير

بتحريرها من العزلة و التمايز لتكون بحق سدا منيعا يحمي أمننا الوطني.

إن السؤال المطروح هو: ماذا فعلنا بسيناء المحررة؟ إلي أي حد نجحنا في تثبيت ذلك التحرير؟ إلي أي حد نجحنا في زراعة سيناء بالبشر؟ إلي أي حد تمكنا من إزالة إحساس أبناء سيناء بالتفرقة و بأنهم مختلفون؟ إلي أي حد نجحنا في إنهاء تلك العزلة التي استمرت حقبا طويلة حتى فيما قبل الاحتلال الإسرائيلي؟ إلي أي حد نجحنا في دمج سيناء في البنية البشرية للوطن بحيث لا تصبح مجرد مزار سياحي بل موقعا صناعيا زراعيا يغص بسكانه؟ ذلك هو السبيل الوحيد لتثبيت تحرير سيناء.

تري هل نتوقع يوما أن نحتفل بعيد تثبيت تحرير سيناء؟

حدودنـــــــا المقدســـــــة

رغم أن استخدام تعبير القداسة بما يحمله من تبجيل ديني قد لا يكون لائقا و نحن نتحدث عن أمر دنيوي صنعه أو اصطنعه البشر، فإن تواتر استخدامنا لهذا الوصف لحدودنا يبرر تساؤلنا حول قداسة أو قدسية تلك الحدود. و غني عن البيان أن تعبير القداسة أنما يعني بالضرورة الأبدية كما يعني أن التصدي لأي انتهاك لذلك المقدس مهما كانت مبرراته و إيا كانت هوية المنتهك يصبح فرضا ملزما للأمة.

التساؤل عن قدسية حدودنا يبدو واردا في ضوء ردود الفعل الإعلامية و الثقافية المتباينة التي صدرت عنا خلال تدفق الفلسطينيون عبر حدودنا بعد أن قام أشقاؤنا في حماس بنسف و تدمير الحاجز الحدودي و تسويته بالأرض.

لقد اتفق الجميع دون استثناء علي إدانة إسرائيل باعتبارها المسؤول الأساسي عما يعانيه الفلسطينيون عبر تاريخهم المأساوي و أيضا علي أن "حدودنا مقدسة"؛ و لكن يبدو أن الرؤي قد اختلفت حول موقع تلك الحدود المقدسة: هل هي حدود مصر الدولية؟ هل هي حدود الأمة العربية؟ هل هي حدود العالم الإسلامي؟ و هل هي مقدسة بالنسبة للأعداء مفتوحة بالنسبة للأشقاء؟ و هل السلطات المصرية هي المرجعية الوحيدة في تحديد المسموح و الممنوع؟ أم أن الأمر متروك للجماهير و موازين القوي التي تحكم حركتها؟ و و نستطيع أن نصنف تياراتنا الفكرية حيال قضية قداسة حدودنا وفقا للتصور التالي:

التيار الأول هو التيار الإسلامي الذي ينطلق من أننا ننتمي للأمة الإسلامية التي تنتشر في مشارق الأرض و مغاربها و أن تلك الأمة قد تفرقت بعد انهيار الخلافة العثمانية و التي ما زالت غالبيتها السنية تتوق إلي استرجاع توحدها تحت راية دولة إسلامية واحدة، و أنه ليس بمجتمع مسلم ذلك الذي تتقدم فيه العصبية الوطنية على الأخوة الإسلامية، و أن الاستعمار هو الذي شجع النعرة الوطنية بهدف أن يسبق الولاء للوطن الولاء للدين، و أن حدودنا الدولية وفقا لذلك المنظور ليست سوي حدود مصطنعة، و من ثم فإنها ينبغي أن تكون مفتوحة أمام المسلمين جميعا كما كانت في ظل الخلافة العثمانية، فما بالنا إذا كنا حيال مسلمي فلسطين.

التيار الثاني هو تيار القوميين العرب و في مقدمتهم الناصريون، و وفقا لرؤيتهم، فإن الحدود الدولية الراهنة للكيانات العربية قد رسمها الأوروبيون وفقا لمصالحهم في معاهدة سايكس بيكو، و من ثم فإنه لا قداسة لهذه الحدود المصطنعة التي ينبغي أن تتهاوي في النهاية لتقوم أمتنا العربية الواحدة بحدودها المقدسة التي تمتد من الخليج إلي المحيط.

و قبل أن ننتقل إلي تيار ثالث يجدر بنا الإشارة إلي أن الحديث عن "الأمة العربية" قد يبدو متناقضا مع الحديث عن "الأمة الإسلامية"؛ حيث أن الدعوة إلي العروبة التي بزغت في "المؤتمر العربي الأول" الذي انعقد في باريس خلال الفترة من 18-1913/6/23 في مواجهة فكرة الانتماء الإسلامي كما كانت تجسده الخلافة العثمانية، و ذلك بعد زوال حكم السلطان عبدالحميد عام 1908، و ما زلنا نشهد دورات انعقاد "المؤتمر القومي العربي" حتي أيامنا هذه.

و يبقي تيار ثالث يري أصحابه أن الانتماء المصري ينبغي أن يسبق كافة ما سواه من انتماءات، و أن حدود مصر الدولية لم تصنعها اتفاقية سايكس بيكو و لكنها حدودنا منذ آلاف السنين ؛ غير أن هذا التيار الثالث –أو علي الأقل فريق منه– يري أن تلك الحدود المقدسة قد اهتزت قداستها بمعاهدة كامب دافيد التي حدت من التواجد العسكري المصري الذي يستطيع حمايتها بالفعل و من ثم فإن غضبة هذا الفريق مما جري تتجه و لو جزئيا إلي السلطات المصرية الملتزمة بتلك الاتفاقيات و التي اضطرها ذلك الالتزام إلي التردد في فتح الباب أمام الفلسطينيين تحاشيا لاقتحامهم الحدود.

و يبقي فريق ينتمي لذلك التيار الثالث يري أن التمسك بمعاهدة كامب دافيد قد ضمن لمصر حدودها الدولية و كفل لمصر أطول فترة سلام لم تنتهك فيها حدودها عسكريا، و من ثم فإنها حدودنا "المقدسة" التي ينبغي إدانه من ينتهكها بصرف النظر عن انتمائه القومي أو الفكري أو الديني، و أن السلطات الرسمية هي المرجعية الوحيدة بالنسبة لذلك.

و لم يكن غريبا و الأمر كذلك أن تكون رايات و شعارات جماعة الإخوان المسلمين "المحظورة قانونا" هي الغالبة علي المظاهرات المصرية المرحبة بالأشقاء الذين عبروا الحدود، و أن تلتقي تلك الرايات و الشعارات علي أرض غزة مع نظيرتها لجماعة حماس الشرعية عرفا و قانونا.

و لقد أبدت السلطات المصرية مهارة في الإدارة التكتيكية لما يجري، محاولة تجاهل القرار العسكري لقيادة حماس بنسف الحدود و التركيز فحسب علي ما تبع ذلك القرار من تدفق جماهيري فلسطيني يبدو عفويا، وكذلك غض الطرف عن تصريحات قادة حماس بأن أحدا إيا كان لا يستطيع تخطي الحركة في إجراءات تنظيم العبور، و إلا فإن عملية الاقتحام قابلة للتكرار.

و لكن ماذا عن المستقبل؟ إن ما جري أشبه بالبروفة النهائية لما يمكن أن يجري عند حدوث أية مشكلة تواجه حماس سواء من جانب مصر أو من جانب إسرائيل أو من جانب "جماعة رام الله" كما أصبحوا يطلقون علي السلطة الفلسطينية. تري ألا ينبغي علينا من الآن أن نحسم الأمر بوضوح لنقرر موضع حدودنا و مدي قداستها.

حـوار قديـــم متجـــدد حـول المقاومـــة بالسـلام [1]

نشهد بيننا و من حولنا ما يشبه التخوين لدعاة المقاومة بالسلام، و إن كان التجاوز إلي حد التخوين لا يوحد الصفوف، فإن التوجس من فكرة "المقاومة بالسلام" يبدو توجسا مشروعا و مفهوما خاصة بالنسبة لنا و قد عشنا طويلا في ظل ثقافة تقوم علي مبدأ أنه لا سبيل لاستعادة الحقوق التي اغتصبت بالقوة سوي باستخدام نفس السلاح الذي اغتصبت به تلك الحقوق, فما أخذ بالقوة لا يستعاد إلا بالقوة. و يستند

هذا المنطق إلي عدد من الحجج الوجيهة لعل أهمها أن الطرف القوي ما دام قويا فإنه لا يأبه بالرأي العام و لا بالشرعية الدولية و لا بالقيم الإنسانية و الدينية و من ثم فلا سبيل لمقاومته سوي بكسر قوته عن طريق العنف. و أن الدعوة إلي المقاومة بالسلام قد تؤدى لتكريس نوع من الاستسلام للقوة و محاولة الرهان علي إقناع الطرف الأقوى بالحجج المنطقية أو استدرار رحمته و عطفه. و أنه إذا كان ثمة مجال للدعوة لثقافة سلام أيا كانت فينبغي أن توجه إلي الظالمين, و المحتلين, و منتهكي المقدسات الذين قابلوا حجارة الفلسطينيين بالرصاص، و شنوا مجزرة وحشية علي غزة المحاصرة.

و عادت بي الذاكرة إلي أعوام بعيدة إثر توقيع اتفاقية السلام حين تبنيت ما أطلقت عليه "إستراتيجية السلام الهجومي"، و دعوت إلي حوار جماعي علني مباشر مع الإسرائيليين الوافدين إلي مصر باعتبار ذلك الحوار من أدوات تلك الاستراتيجية و إن لم يكن أهمها، و قد لاقت تلك الدعوة آنذاك هجوما و استنكارا من جانب العديد من الأصدقاء المصريين و العرب و إن لاقت قدرا من التقبل و المساندة من جانب بعض الإخوة الفلسطينيين. كنت آنذاك متحمسا لفكرتي و لكني كنت موقنا بأنه لا قيمة لها إذا لم تجد قبولا من تيار مؤثر داخل الصف الوطني و لذلك فقد فضلت أن أظل داعيا للحوار ممتنعا عن ممارسته الفعلية.

في ظل هذا المناخ التقيت مصادفة في أحد الممرات في كلية الطب بجامعة عين شمس بالصديق العزيز الأستاذ الدكتور أحمد عكاشة الذي كان متحفظا علي كنت أدعو إليه, و إثر تبادل بعض العبارات الودودة و المتحدية في نفس الوقت سألني الدكتور عكاشة عما إذا كنت أتحمل مواجهة مجموعة من طلاب الدراسات العليا يوشك أن يلتقي بهم في سيمينار علمي لأطرح عليهم أفكاري. كانت الدعوة مفاجئة و لذلك كان اللقاء تلقائيا. و قد عبر الطلاب عن رفضهم للمعاهدة، و كراهيتهم لإسرائيل، و رغبتهم في أن تتحرر فلسطين و الجولان من نير الاحتلال الإسرائيلي، كما عبروا عن يقينهم بأن المقاطعة هي السلاح الوطني الناجع في مواجهة إسرائيل, و استمعت بكل الاحترام لآراء الشباب التي كانت تحمل اتهاما لكل ما يتعارض مع شعار المقاطعة و كل ما به شبهة الدعوة للتطبيع، و الاحتجاج بأنه طالما أن إسرائيل ترفض السلام، فلا جدوى من حديث عن السلام. و أكدت لهم أنني بحكم تاريخي الشخصي و خبرتي الراهنة أتفق معهم في كافة المقدمات و لكني أختلف فيما يتعلق بما انتهوا إليه من أن المقاطعة هي السلاح الوطني الناجع للضغط علي إسرائيل و مقاومتها.

و لا يتسع المقام لعرض تفاصيل ما دار في الحوار، كما أنني لا أزعم أنني أقنعت هؤلاء الشباب، و إن كنت أظن أن ما طرحته أثار تفكيرهم خاصة حين دعوتهم لتشكيل مجموعات منهم تبدأ بالتدريب علي فنيات الحوار الجماهيري و التزود بما هو لازم من معلومات عن تطورات الصراع مع إسرائيل ثم الانطلاق للبحث عن الإسرائيليين في أماكن تواجدهم بالمزارات السياحية في القاهرة و غيرها و دعوتهم للحوار العلني حول الحق الفلسطيني. "اسألوهم لماذا تقتلون الفلسطينيون و تقيمون في بيوتهم؟" و استغرقنا الحوار في تفاصيل ما يمكن حدوثه: ماذا لو رفضوا الحوار؟ ماذا لو دعونا لزيارة إسرائيل؟ ماذا لو تهجموا علي ثوابتنا الوطنية؟ و انتهي اللقاء علي أمل استئنافه في مرة قادمة لم تأت أبدا, و الجدير بالتأمل أن فدعوتي – و إن أثارت التفكير– فقد لاقت تحفظا أمنيا مفهوما لما تتضمنه من مخاطر في ظل الحرص علي استمرار "السلام البارد" مع إسرائيل, بحيث يستمر التطبيع في صمت في ظل المقاطعة النخبوية، فضلا عن أنها لاقت رفضا من أنصار المقاطعة و علي رأسهم القوميون و رفاق مسيرة اليسار، و كان للأمانة رفضا راقيا لم يتضمن إهانة شخصيا، بل شابه إشفاق علي تاريخي الوطني.

و لقد حدث أن شاركت في تلك الفترة في بحث بعنوان "رؤي الصراع" شارك فيه بعض العلماء الإسرائيليين إلي جانب الفلسطينيين. صحيح أنني أقدمت علي تلك المشاركة –إلي جانب اقتناعي الشخصي– تلبية لتشجيع منظمة التحرير الفلسطينية فضلا عن المسئولين المصريين عن الإدارة الوطنية للعلاقات مع إسرائيل, و رغم ذلك فقد كنت أعي و أتفهم حرص العديد من المثقفين المصريين على مقاطعة أي شكل من أشكال العلاقة بإسرائيل و الإسرائيليين, و كنت رغم التفهم لموقف المقاطعة أتحفظ عليه مبدئيا. و ما أن انتهي البحث حتى فكرت فورا في نشر قصته و نتائجه, و أذكر أن العديد من الأصدقاء همسوا آنذاك في أذني بكل المودة و الإخلاص: لماذا تجلب لنفسك المشاكل و تستثير المزيد من العداوات؟ أليس الأفضل أن تصمت فلعل أحدا لا يقع علي ذلك البحث الذي لم ينشر باللغة العربية؟ و لم أقبل نصائح الأصدقاء لأنني لم أر فيما قمت به فضيحة ينبغي مداراتها, و لا عملا استخباريا ينبغي أن يظل طي السرية. و أتاح لي الصديق الأستاذ الدكتور إبراهيم البحراوي فرصة نشر حلقات متتالية من نتائج البحث علي صفحة خصصتها له جريدة الأخبار لتناول القضايا المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي, وأثار ذلك النشر نقدا ساخنا نشرته جريدة الأخبار، و كان علي رأس المنتقدين للبحث و ما يشوبه من شبهة التطبيع الدكتور سعد الدين إبراهيم.

و إثر انتهاء تلك السلسلة من المقالات نشر الأستاذ حازم هاشم في جريدة الشعب المصرية المعارضة في 20 ديسمبر 1983مقالا يناقش فيه الموضوع بعنوان "ساسة و علماء مصريون في خدمة أبحاث إسرائيل"؛ و عنوان المقال غني عن عرض تفاصيله؛ و انزعج بعض الأصدقاء مما نشر, و نصحوني بالصمت و عدم الرد بدعوي أن الرد سوف يثير الأستاذ حازم هاشم و قد يزوده بمادة تحفزه علي مزيد من الهجوم خاصة و أن الموقف ملتهب سياسيا, و كان لي رأي آخر: حصلت علي رقم تليفون الأستاذ حازم هاشم و اتصلت به و اقترحت عليه إذا لم يكن لديه مانع أن نلتقي لنتناقش في الموضوع, و بالفعل فقد شرفت باستقباله في منزلي حيث دار بيننا حوار طويل استغرق ثلاث ساعات. لم يغير الأستاذ حازم هاشم موقفه من "التطبيع" و لم أعدل من تحفظاتي علي ذلك الموقف, و عرضت عليه أن أكتب تعقيبا علي ما نشره, و بالفعل كتبت مقالا بعنوان "حوار معاتب و ليس تكذيبا" و بالفعل وجد المقال طريقه للنشر علي صفحات جريدة الشعب في 27 ديسمبر 1983 و كتب الأستاذ حازم هاشم بعد ذلك مشيرا إلي زيارته لي قائلا "غادرت منزله و نحن علي خلاف في وجهات النظر و لكننا أصدقاء" ،

و في نفس الفترة اقترحت علي الصديقين محمد سيد احمد و فيليب جلاب أن نلتقي لأطرح لهم أفكاري، و قبل أن نلتقي نشر الأستاذ محمد سيد أحمد علي صفحات هذه الجريدة "الأهالي" في 22 فبراير 1984 مقالا بعنوان " حوار مع قدري حفني ومحمد شعلان" جريدة الأهالي ، العدد 124 ، 1984/2/22 جاء فيه " والجدير بالملاحظة أن بعض المشاركين من الجانب المصري في هذه البحوث أساتذة انتسبوا تاريخيًا إلي اليسار• أذكر علي سبيل المثال لا الحصر، الدكتور قدري حفني، أستاذ علم النفس المساعد بآداب عين شمس، وكان زميلنا في معتقل ابوزعبل وسجن الواحات في بداية الستينات• وقد فاتحني أصدقاء في أن مقاطعتنا تنسحب علي الإسرائيليين، ولا يجب أن تمتد إلي المصريين الذين لا يقاطعونهم، وإلا تمادوا في موقفهم• وكان هناك ما يبرر إجراء حوار معهم، لمقارعة الحجة بالحجة، ولامتحان الحجج في مواجهة مباشرة، خاصة مع هؤلاء الذين جمعتنا معهم مواقف وتضحيات في الماضي دفاعًا عن القضية

الوطنية ... قبلت من حيث المبدأ، وبصفتي الشخصية إجراء حوار مع الدكتور قدري حفني والدكتور محمد شعلان. ولكني رأيت أن أشير إلي هذا الحوار قبل بدئه علي صفحات (الأهالي)، ذلك لأنه موضوع ساخن من حق الجمهور متابعته، ولأنه – أيضًا – موضوع لا أستطيع أن أغفل بشأنه صفتي والتزاماتي الحزبية والوطنية. فإن القبول بمبدأ فتح حوار حول أية قضية، مهما كانت شائكة، وإيا كانت المحاذير التي تحيط بها شيء، وتوقع أن مثل هذا الحوار (الحر) يمكن أن يترتب عليه خروج علي ضوابط والتزامات حزبية ووطنية شيء آخر غير وارد تصوره قط"

و التقينا بالفعل في منزل الصديق محمد سيد احمد و دار حوار استغرق عدة ساعات، و لم يجد سبيله للنشر، و تلته و ما زالت حوارات عديدة، و ما زلت علي يقيني بأنه ما زالت هناك إمكانية لممارسة المقاومة بالسلام، و أن استنفاذ تلك الإمكانية أولا يكاد يكون فرض عين، و أن "الواقعية" لا تعني بالضرورة القبول بالاستسلام، كما أن "المقاومة بالسلاح" لا تعني الثورية دائما، و بعد هذا كله بل قبله جميعا يبقي يقيني بأننا جميعا في زورق واحد و أنه ليس من ذنب أخطر من مفارقة الجماعة. و صدق شاعرنا العربي القديم حين قال:

نصحتكمو أمري بمنعرج اللوا فلم تستبينوا النصح إلا ضحي الغد

و ما أنا إلا من غزية إن غوت غويت و إن ترشد غزية أرشد

[1] الأهالي، 16 ابريل 2009

العلاقـــات العربيـــــة و لعبـــة خلـــط الأوراق[1]

الدول العربية شأنها شأن غيرها من الدول التي شاءت لها الجغرافيا أن تكون متجاورة و أن تجمعها مصالح متشابكة, و من ثم أن يكون لها تاريخ متشابك؛ و من الطبيعي أن تتفق مصالح الدول العربية أحيانا و أن تعارض أحيانا؛ بل و أن يبلغ ذلك الاتفاق -كما حدث بالفعل- حد الوحدة الاندماجية, و أن يصل التعارض -كما حدث بالفعل أيضا- إلي حد الغزو الفعلي, كل ذلك وارد و طبيعي بصرف النظر عن موقفنا منه. الأهم هو أن نضع في الاعتبار دوما أن حقائق الجغرافيا ستظل ثابتة و من ثم فسوف نظل جيرانا و ستظل مصالحنا متشابكة بل و متغيرة عبر التاريخ.

و لقد تغيرت المواقع الاقتصادية للدول العربية شأنها شأن غيرها من الدول عبر التاريخ صعودا و هبوطا لأسباب شتي؛ و لم يكن بد من أن تتغير العلاقات المتبادلة وفقا للقوانين التي ظلت عبر التاريخ تحكم العلاقة بين الأغنياء و الفقراء و التي لا تتأثر إلا بقدر محدود بالأماني القومية أو بالنوازع الأخلاقية الرومانسية.

لو نظرنا علي سبيل المثال إلي حركة المال و الأيدي العاملة عبر الدول العربية لاتضح لنا دون حاجة لتخصص دقيق في علوم الاقتصاد و الإحصاء أن تلك الحركة تحكمها تلك القوانين التي خضع لها البشر عبر التاريخ, و تتلخص في أن أبناء الدول الأفقر يعملون عند أبناء الدول الأغنى وفقا لقبولهم لشروط أولئك الأغنياء, و يتمثل الدافع الأساسي لهجرة هؤلاء في السعي لتحسين ظروفهم المعيشية, كما أن الدافع الأساسي لتشغيل تلك الأيدي العاملة "الأجنبية" يتمثل في الحاجة لتلك الأيدي وفقا لقاعدة اختيار الأكفأ و الأرخص و الأنسب.

إن من يذهب للعمل في دول الخليج الثرية لا يذهب بقصد دعم العلاقات العربية المتبادلة و لا تأكيدا لانتمائه للقومية العربية و لا حتى تمسكا بعقيدته الإسلامية. صحيح أنه قد يكون مؤمنا متحمسا للقومية العربية و الإسلام , و صحيح أيضا أن زيادة حجم التفاعل البشري و الاقتصادي بين الدول العربية يقوي الروابط بين تلك الدول, و لكن شيئا من ذلك لا علاقة له بقرار الهجرة من أجل العمل, و إلا لقلت أعداد المهاجرين المصريين إلي دول الخليج مقارنة بأعداد المهاجرين إلي دول مثل الصومال و موريتانيا و جزر القمر من الدول الأكثر احتياجا للدعم الإسلامي و العربي. و لو كان الدافع القومي الديني هو المحرك الرئيسي لهجرة الأيدي العاملة لما وجدنا اتجاه أعداد غفيرة من المصريين صوب الولايات المتحدة و كندا و أوروبا بحثا عن عمل, دون أن يعني ذلك بالضرورة تنكرهم لانتماءاتهم القومية أو الدينية, بل لعل منهم العديد ممن هم أشد تمسكا بل و تطرفا في إبراز انتماءاتهم في الحدود التي لا تهدد مصالحهم الاقتصادية تهديدا كبيرا.

و كذلك فإن صاحب العمل الأمريكي, أو "الكفيل" الخليجي لا يوظف الأيدي العاملة المصرية دعما أو عداءا للقومية العربية بل منطلقا من احتياجاته و مصالحه الاقتصادية في المقام الأول و الأخير؛ و لما كانت تلك المصالح سواء من طرف العمال أو أصحاب الأعمال تتغير من حين لآخر, فإنه من الطبيعي أن يؤثر ذلك علي طبيعة العلاقة المتبادلة بين الطرفين.

و لا ينفي ذلك بحال أن ثمة قدرا محدودا من تأثير التوجهات الفكرية و العقائدية في قرارات الطرفين, و لكنه في النهاية قدر محدود من التأثير لا يشمل سوى قدرا محدودا من البشر و في حدود لا تؤثر علي مصالحهم الاقتصادية, و المثال الواضح لذلك هو اللاجئين فرارا من تعرضهم لاضطهاد سياسي أو ديني يعرض حياتهم و معاشهم للخطر إلي حيث يستشعرون الأمن. و لعله مما قد يستوقف النظر و يستحق الدراسة أن أبناء التيار الإسلامي الذين لاقوا اضطهادا في الحقبة الناصرية ولو وجوههم صوب دول الخليج التي كانت تناصب النظام الناصري العداء آنذاك, و حين تبدلت الظروف يمم هؤلاء صوب الغرب ملتمسين الحماية و المعاش, و لم تلبث الصورة أن أخذت في التغير مرة أخرى بعد جريمة الحادي عشر من سبتمبر عام 2000.

علاقات العمل إذن علاقات اقتصادية في جوهرها, و من ثم فلا مجال في هذا السياق لما يردده بعضنا من تذكير لدول الخليج بأيام خلت كانت مصر مصدر دعمهم المادي و الثقافي, فمثل هذا التاريخ بوقائعه الصحيحة لا يمكن أن يكون مبررا لاستثناء المصريين من قوانين تلك الدول المضيفة و التي ارتضوها مسبقا بصرف النظر عن وجهة نظرهم فيها.

و لا مجال أيضا لما تردده بعض الأصوات الخليجية من تذكير مصر بما قدمه و يقدمه لها المال الخليجي, فمثل هذا القول رغم صحته لا ينبغي أن يخفي حقيقة أنه لو لم تكن هناك مصلحة اقتصادية للكفيل أو المستثمر الخليجي لما أقدم علي استقبال العمالة المصرية أو الاستثمار في مصر, و أنه مهما كان الأمر فإنه لا يبرر انتهاك بعض الخليجيين لقوانين العمل الدولية, و لا يمكن كذلك أن يبرر تغاضي السلطات المصرية عن تطبيق القوانين المصرية علي أرضها حيال الجميع.

و يبقي أن المخرج الوحيد يتمثل في رفع قدرة الأيدي العاملة المصرية و السوق المصري علي المنافسة دون تعلق بأوهام و دون خلط لأوراق الاقتصاد بأوراق رومانسية عن التاريخ و الإيديولوجيات.

[1] الأهرام 18 أكتوبر 2007

لمـــاذا لا يثـــور المصريـــون؟

تنبأ كارل ماركس -وفقا للنظرية التي حملت اسمه فيما بعد- أن تقوم الثورة الاشتراكية المرتقبة في بريطانيا التي بلغت آنذاك أعلي درجات التطور الرأسمالي و بالتالي بلغ استغلال العمال حدا انقسم معه المجتمع الانجليزي وفقا لتعبير ماركس إلي أمتان، و مع قيام الثورة في روسيا عام 1917 برز سؤال مؤداه: لماذا لم تقم الثورة في بريطانيا؟ لماذا لم يثر البريطانيون؟ و رغم تعدد الإجابات و الاجتهادات ظل السؤال قائما.

استعدت تلك القضايا القديمة التي شغلتنا شبابا حين طالعت مجددا عددا من المقالات في الصحافة المصرية تتساءل لماذا لا يثور المصريون؟، و ذلك بعد مقدمات تستعرض مبررات توقع تلك الثورة من تفشي للفقر و ما يصحبه من قهر، و تراكم لمشاكل نقص الاحتياجات الأساسية، مما يجعل أن الثورة كان ينبغي أن تقوم بالأمس و ليس اليوم و لا الغد.

و أرجع البعض غياب الثورة إلي ما يعانيه الشعب المصري من قهر يدفع به إلي الخوف من الثورة و الاحتجاج، و رغم حقيقة أنه لا يخلو تاريخ شعب من الشعوب من قهر تمارسه السلطة حيال من تعتبرهم من مناوئيها، إلا أن ما تشهده بلادنا بالفعل من هامش للتعبير عن الرأي قد يضعف من مصداقية ذلك التفسير و إن كان لا يعني بحال أن الحرية قد أصبحت علي ما نرجوه لها؛ فهذا الهامش رغم محدوديته النسبية يسمح لرمز بارز من رموز المعارضة يقضي فترة عقوبته في السجن و تنتفض الهيئات الدولية مطالبة بالإفراج عنه، بأن يمارس حقه المشروع في كتابة مقال يومي في جريدة معارضة يعلق فيه علي ما يجري من أحداث يتابعها من خلال التلفزيون. كذلك فإن هذا الهامش يسمح لنا علي الأقل بمتابعة ما تمارسه السلطة من اعتقالات تطال أعضاء جماعة الإخوان المسلمين المحظورة قانونا، و أن نشهد محاكماتهم أمام محاكم عسكرية، و احتجاجاتهم و احتجاجات ذويهم علي تلك المحاكمات، و نقرأ في صحفنا المصرية تصريحات المرشد العام، فضلا عما يسمح به هذا الهامش من متابعة انتهاكات بعض رجال الشرطة لحقوق المواطنين و مشاهدة وقوفهم أمام المحاكم و صدور الأحكام بإدانتهم.

و يلتمس بعض أولئك المثقفين بغيتهم في كتابات الأقدمين، و لقد حظت كتابات ابن خلدون ثم كتابات جمال حمدان بجاذبية خاصة في هذا المجال من حيث تأكيدها علي طبائع ثابتة للشعوب تفرضها الجغرافيا بأكثر من التاريخ، و من ثم فإن نفور المصريين المزعوم من الثورة و ميلهم للاستسلام إنما يرجع إلي طبيعة مجتمعهم الزراعي و موقع بلادهم "العبقري" الذي جعلهم هدفا للمستعمرين من كل جنس. و اتجه بعض من مثقفينا أيضا إلي التماس الإجابة في أفكار عفي عليها الزمن لبعض علماء النفس الهتلريين من القول بخصائص ثابتة لصيقة بكل شعب من الشعوب.

لقد تسللت تلك الرؤية حتى أصبح العديد من مثقفينا يرون إن المصريين غير قابلين للثورة بزعم أنهم ظلوا سبعة آلاف عام دون أن يسجل لهم التاريخ ثورات جماهيرية عنيفة، و يتناسى هؤلاء أن التاريخ يكتبه المنتصرون و أن ثورات المقهورين إذا ما أخفقت لم تجد لها مكانا بارزا لدي كتبة التاريخ، و رغم ذلك فإن الباحث المنقب لن يعجز أن يقع علي إشارات متناثرة تشير إلي أن المصريين لم يتوقفوا قط منذ بدء تاريخهم حتى اليوم عن التماس العدل و الاحتجاج على الظلم، و للمصريين طرق متعددة مختلفة في الثورة علي الظلم قد يكون من بينها العنف، و لكنه ليس أسلوبهم الوحيد المفضل؛ فهم الذين يختارون ماذا يفعلون و هذا يتوقف علي رؤيتهم التي لا يقرأها أحد.

و قد تصادف أن كان موضوع شخصية الجماعة هو الإطار النظري لأطروحتي التي حصلت بها علي الدكتوراه في موضوع الشخصية الإسرائيلية منذ ما يزيد عن الثلاثين عاما فضلا عن العديد من الدراسات الميدانية التي قمت بها أو أشرفت عليها متصلة بذلك الموضوع؛ و لم يصادفني خلال تلك السنوات أن أحدا من ثقاة البحث العلمي في هذا المجال المتخصص قد توصل إلي أن شعبا من الشعوب يحمل ما يشبه أجساما مضادة للتمرد و الثورة.

تري لو سلمنا بأن ثمة تدهور غير مسبوق تعاني منه أحوالنا المعيشية، و سلمنا كذلك بما يقول به العلم من أن الإحباط يؤدي إلي الثورة، و سلمنا أيضا بأن ثمة هامش من الحرية يسمح لدعاة الثورة بأن يمارسوا دورهم علنا في تثوير الجماهير، و سلمنا كذلك بأن رسائل هؤلاء هي الأكثر انتشارا بين تلك الجماهير في حين أن الرسائل الحكومية "المضادة" أقل مصداقية، فإننا لا بد و أن نجد أنفسنا في حاجة لتفسير آخر لما يجري.

تري هل يمارس المصريون نوعا ما من الثورة بطريقتهم الخاصة؟ أم تراهم لا يجدون في ظروفهم المعيشية ما يبرر ثورتهم؟ تراهم لم يفقدوا الأمل بعد في إمكانية تحسن أحوالهم دون لجوء للثورة العنيفة؟ أم تري أن أحوالهم المعيشية تتحسن بالفعل و أنهم حين يعبرون عن ضيقهم فإنهم يعبرون بذلك عن رغبتهم في مزيد من التحسن و أنهم يستحقون نوعية من الحياة أفضل من تلك التي يعيشونها؟

الأمر في حاجة إلي معالجة أعمق، و قراءة أدق للواقع المصري المعاش.

- هامشـــا الديموقراطـــي بيـــن الإزالـــة و التدعيـــم[1]

تتضمن التدريبات العملية في مجالات علم النفس التطبيقي ما يشبه المواقف العملية المربكة التي تتطلب من الفرد إمعان التفكير للمفاضلة بين البدائل و اختيار الحل المناسب، و من نماذج تلك المواقف التي تثير ارتباكا لدي الأفراد و الجماعات علي حد سواء ما يمكن أن نطلق عليه "المساندة المشبوهة" و نعني بها أن يتلقي الفرد أو تتلقي الجماعة مساندة ممن تحيط الشبهات بنواياهم. تري هل تقبل الجماعة تلك المساندة و من ثم تجد نفسها في نفس الخندق مع أولئك الذين تحيط بهم الشبهات؟ أم تتبرأ منهم فتفقد مساندتهم التي قد تكون في حاجة إليها؟ أم تراها تضطر إلي التنازل عما تجاهد للحصول عليه نفيا لتهمة وقوفها في خندق واحد مع العدو؟

لقد كنت قريبا ذات يوم بعيد من واقعة تشبه ما نحن بصدده حين تعرضت حركة نضالية عربية لموقف مشابه، إذ وصلت قيادتها برقية مساندة و تضامن من جماعة أوروبية ذات تأثير في بلادها و لكنها تتبني موقفا مرفوضا لدينا من الناحية الأخلاقية و الدينية، و لم يكن اتخاذ القرار سهلا، فالحركة محاصرة تتعرض لضغوط عسكرية و سياسية شديدة ممن يحيطون بها، فضلا عن تعرضها لحملات تشويه إعلامي بالغة الضراوة، و من ثم فهي في حاجة ماسة لأية مساندة، و لكن القبول بتلك المساندة بالذات سوف يضيف وقودا جديدا للحملة الإعلامية المستعرة.

و لننظر إلي واقعنا السياسي الراهن: لسنا في حاجة لتكرار أننا نسعي بكافة وسائل النضال المدني لتحقيق مزيد من الحرية، و أننا نتطلع إلي مستقبل تختفي فيه لجنة الأحزاب، و قوانين الطوارئ، و قرارات إحالة المدنيين إلي القضاء العسكري، و تجاوزات السلطة لحقوق الإنسان. مازلنا نسعي من أجل مزيد من الشفافية، و الحرية الإعلامية و الفكرية، و ممارسة الحق في حرية تبادل المعلومات. و ليس من شك في أن ما نتطلع إليه لا ينبغي أن يخفي حرصنا علي التمسك بما حققناه من هامش ديموقراطي نعتز به و نسعي لاستكماله.

نحن إذن لا نسعي لهدم هامشنا الديموقراطي، بل نتمسك به و نمارس من خلاله حقنا في نقد سلبيات مجتمعنا و كذلك نقد قصور هذا الهامش عن استيعاب طموحاتنا الديموقراطية، و لكن خلال ذلك السعي تلتحم بنا "مساندات مشبوهة" تصرخ بأعلي الصوت مطالبة لنا بديموقراطية حقيقية، مهاجمة ذلك الهامش الديموقراطي "الشكلي الهش" الذي يبدو كما لو انه لا يعني شيئا علي الإطلاق، و من ثم فالأولي تجاهله تماما و المضي في إدانة الدكتاتورية و المطالبة بالثورة.

و لعله من غرائب الأمور أن تصدر أعلا تلك الأصوات عن الولايات المتحدة الأمريكية التي تهدد بحرمان حكومتنا "الدكتاتورية" من معونتها طالما هي سادرة في غيها الدكتاتوري. و لسنا في حاجة للإشارة إلي النموذج الديموقراطي الذي أقامته الولايات المتحدة أمام أعيننا في العراق حيث ما زالت تسيل دماء العراقيين حتي الآن، فضلا عن رعايتها للنظام الديموقراطي الإسرائيلي الذي تغفر له ديموقراطيته ما يرتكبه من حصار و قتل للشعب الفلسطيني "الإرهابي" بسلطتيه المنتخبتان ديموقراطيا.

و يجد ذلك التوجه السياسي الاقتصادي الأمريكي بغيته الإعلامية في قناة فضائية تنطلق من حيث تقبع القيادة المركزية للجيش الأمريكي في منطقتنا، و حيث لا شبهة ديموقراطية في نظام انتقال السلطة، و حيث يشارك الإسرائيليون في المباريات الرياضية التي تجري علي أرضها فضلا عن مشاركتهم في البرامج الإعلامية، و حيث تكاد تحتكر إذاعة بيانات بن لادن و تنظيم القاعدة، و رغم ذلك لا تكف عن الصراخ مدينة للتطبيع الذي تمارسه مصر و للقهر الذي يعانيه المصريون مستصرخة إيانا للثورة.

تري هل نتجاوز إذا ما اعتبرنا أن الخطر الحقيقي من تلك "المساندة المشبوهة" يتمثل في إغراء السلطة المصرية بالإطاحة بهذا الهامش : "ما دمت أدفع بالفعل ثمن تهمة الديكتاتورية فما الذي سأخسره إذا ما أطحت بهذا الهامش الديموقراطي المزعج".

و لقد شهدنا مؤخرا أفكارا تطرح علي استحياء و في وقت واحد، تتعلق بمجالات ثلاث: "ضبط القنوات الفضائية" و "حرية تداول المعلومات" و "قانون الإرهاب"، و لقد قوبلت بتوجس شديد و تخوف مبرر خشية أن تؤدي في النهاية إلي الإطاحة بهامشنا الديموقراطي بدلا من السعي لترسيخه و توسيعه.

من الضروري أن نميز بين نقدنا لهامشنا الديموقراطي سعيا لتطويره، و بين نقده تشهيرا و هدما، و بين نقده تبريرا لنية مضمرة لتصفيته. و أن الرد علي تلك المساندات المشبوهة، و النوايا المضمرة، إنما يكون بفتح مزيد من النوافذ المصرية السياسية الناقدة التي تكشف المزيد من سلبياتنا مما يدفعنا إلي المضي قدما في إصلاح أحوالنا، فليس في كشف السلبيات ما يخجل بل إن المخجل و المخيف حقا هو تركها تستشري في صمت، و ليكن ردنا علي أية تجاوزات إعلامية ردا إعلاميا علميا، دون الانزلاق في غواية العودة إلي تكميم الأفواه و التي لا تضر بأحد سوي بمن يقدمون عليها.

– عندما انسدت القنوات و أسدل الستار علي القصر الجمهوري[1]

غني عن البيان أن قرارات التغيير الفعالة بالنسبة لكافة الجماعات عبر التاريخ و سواء كانت للإصلاح أو لغير الإصلاح إنما تصدر عن سلطة تقود تلك الجماعة و تملك تنفيذ تلك القرارات، أي أن القرار لكي يكون مؤثرا ملزما واجب التنفيذ لا بد من صدوره عن "القصر" سواء كان قصرا فرعونيا أو ملكيا أو جمهوريا و سواء سمي بقصر القبة أو قصر عابدين أو البيت الأبيض أو قصر الأليزيه، و سواء كان القرار ثوريا أو إصلاحيا أو رجعيا. و لقد اعتدنا في مصر منذ قديم علي أن ثمة ستارا كثيفا يحجب ما يدور داخل القصر الخديوي أو السلطاني أو الملكي أو الجمهوري بحيث لا نعرف شيئا يقينيا عن طبيعة المناقشات التي تسبق صدور تلك القرارات التي ألفنا أن تصدر فجأة كما لو يكن قد سبقها تفكير أو مشاورات.

و حدث استثناء خلال الفترة الليبرالية القصيرة التي عايشتها مصر في ظل التعددية الحزبية، حيث كان ممكنا بدرجة أو بأخرى استكشاف بعض ما يدور داخل القصر؛ بل لقد شهدت نهاية تلك الحقبة الليبرالية ارتفاع صيحات علنية حادة موجهة للقصر مباشرة مطالبة بالإصلاح، و أصم القصر آذانه عن المطالبات بالإصلاح و توالت الأحداث إلي أن قامت ثورة يوليو.

و سرعان ما تحولت ثورة يوليو إلي دولة، و حل مبني مجلس قيادة الثورة ثم قصر القبة محل قصر عابدين، و قرر الضباط الأحرار حل الأحزاب و القضاء علي التجمعات السياسية السابقة علي يوليو، و من ثم انسدت القنوات العلنية المعتادة لنقل المطالبة بالإصلاح إلي القصر، و أسدل ستار كثيف حول ذلك القصر الجديد و ما يدور خلف جدرانه. و لا ينفي ذلك حقيقة أن سكان القصر الجمهوري كانوا يتناقشون و يختلفون بل و كانت خلافاتهم تبلغ حد الإقصاء و العنف الفعلي، و لكنها كانت تجري بينهم و بين بعضهم البعض

لقد اعتمد القصر الجديد أسلوبا جديدا في التعرف علي مطالب الجماهير يتمثل في أنه ما دام الضباط الأحرار من الجماهير –و هذا صحيح– فهم خير من يعرف مطالب تلك الجماهير، و من ثم راح يتخذ من القرارات ما يراه في صالح الجماهير، و ربما دعي بعض المثقفين المنتقين من أهل الثقة لإبداء مشورتهم التي كانوا يقدمونها داخل الغرف المغلقة دون أن تتخطي بحال أسوار القصر و ستائره الكثيفة.

و أصبح أسلوب "المفاجأة" هو الأسلوب الأثير لدي قادة الثورة، و تحول الأسلوب إلي تقليد ثوري. لا أحد يطالب، و الكل ينتظر من القصر صدور قرارات الإصلاح المفاجئة في الوقت المناسب، دون حوار علني يمهد لصدورها، و في ظل هذا المناخ صدرت من القصر الجمهوري أهم قرارات التغيير الاجتماعي دون أن تسبقها مطالبة علنية من الجماهير أو المثقفين، و دون تمهيد لها من القصر. هكذا صدرت قرارات إعلان الجمهورية و التأميم و القرارات الاشتراكية و الانفتاحية و قرارات التعديلات الدستورية و غيرها.

و لم يكن تكريس أسلوب المفاجأة راجعا بالضرورة إلي أن سكان

القصر الجدد يضمرون شرا لجماهير الشعب، بل العكس تماما، فلعلهم كانوا علي ثقة تامة و إيمان عميق بأنهم إنما يعملون من أجل الشعب، و ربما كانت العديد من قراراتهم "المفاجئة" تمضي بالفعل في هذا الاتجاه، و لكنهم كانوا لا يثقون في حكمة و قدرة و نضج ذلك الشعب الذي يحبونه. إنهم في خوف من أن يقدم هذا الشعب علي إلحاق الضرر بنفسه، أو أن ينجح أعداءه في خداعه و تضليله. و من ثم فالأفضل أن نفاجئه بما هو في صالحه بحيث لا يجد مناصا من أن يستفيد.

و مع الوقت تغلغل أسلوب المفاجأة – و ما زال– في منظومة القيم الاجتماعية ليصبح النمط المفضل للقيادات الإدارية المصرية من قمة الهرم إلي القيادات الوسطي و حتى الصغرى. و أصبحت سرية القرارات و سرية المعلومات مصدر فخر لأصحابها؛ و حتى بعد أن يصدر القرار المفاجئ و من ثم لا يصبح سريا يظل استمتاع المسئول بالسرية غلابا بحيث يتمسك بعدم الإفصاح عن مبرراته لاتخاذ هذا القرار أو ذاك؛ يستوي في ذلك قرار بتعديل وزاري، أو قرار بتعيين عميد كلية، أو قرار بشغل وظيفة في أول السلم الإداري بإحدى الوزارات. و شيئا فشيئا أصبح السؤال عن السبب – و هو ما يطلق عليه الغربيون مبدأ الشفافية و إتاحة المعلومات– نوعا من التجاوز لحدود الأدب و اللياقة.

دارت كل تلك الأفكار في رأسي حين جمعتني المصادفة علي مائدة الغذاء في مؤتمر ثقافي بأحد المحافظين الذي أخذ يروي ببساطة شديدة كيف أنه أنجز إنجازات مشهودة في المحافظة التي كان مسئولا عنها ثم فوجئ ذات مساء و هو يتابع نشرة الأخبار في التلفزيون بأنه قد نقل ليتولي منصب المحافظ في محافظة أخري ضمن حركة لتنقلات المحافظين. و لم يبد سيادته أي اندهاش أو ضيق من اتخاذ هذا القرار دون مشاورته و حتي دون إعلامه به قبل صدوره، أو حتي دون إعلامه – علي الأقل – بمبرراته بعد صدوره. و لم يدفعه مجرد الفضول للتساؤل عن السبب الكامن وراء شيئ من ذلك كله.

[1] البديل 10 مارس 2008

– تســـــاؤلات حـــــول قانـــــون المعلومـــــات

كتبت منذ أسبوعين في هذا المكان عن "الإحصاء و أمن الوطن و شفافية المعلومات" مقالا تعرضت فيه بالنقد لحديث منسوب للسيد اللواء أبوبكر الجندي رئيس جهاز التعبئة و الإحصاء الذي لم أكن علي معرفة شخصية به حين كتبت ما كتبت، و كان نقدي منصبا علي نقطتين محددتين: تفسير اختفاء بيان عدد المسيحيين في مصر، و ضرورة موافقة الجهاز علي أي استمارة جمع بيانات. و تصورت أن كلماتي سوف تذهب هباءً إذا لم تثر استياءً لدي من تلقي النقد، فهكذا للأسف تمضي حياتنا الفكرية: إما تجاهل متعال للنقد أو رد دفاعي قاس عليه باعتبار أنه نقدا للشخص و ليس للرأي أو للموضوع؛ و لذلك كانت مفاجأة كبيرة لي أن أتلقي بعد نشر المقال مكالمة من السيد اللواء الجندي الذي لم يشأ أن يتجاهل ما كتبت، و لم يسارع فيطلب من إدارة العلاقات العامة بالجهاز أن تدبج ردا مفحما علي ما كتب يمهره بتوقيعه و يبعث به إلي الأهرام، بل فضل سلوكا متحضرا محترما لم يعد مألوفا في حياتنا الفكرية المعاصرة.

أكد سيادته في حواره المتحضر أنه إنما ينفذ قانونا واجب التنفيذ فيما يتعلق بضرورة موافقة الجهاز علي أي استمارة جمع بيانات، و أنه يحاول قدر الممكن أن يكون تنفيذه للقانون تنفيذا مرنا، و استمع سيادته بتأن لوجهة نظري فيما يتعلق بنشر أعداد المسيحيين، و طلب مني توثيقا لبعض النقاط و انتهت المكالمة بإحساسي أننا في زورق واحد نسعي لتقدم الوطن و حمايته و أنه ليس مطلوبا أن تتطابق وجهات نظر الجميع، و إن كان حتما أن نتبادل الاحترام و التقدير و هو ما حدث بالفعل.

و من هذا المنطلق وجدت أن الأجدي بنا أن ننظر إلي المستقبل، في ظل حديث متزايد يبشرنا فيه أولو الأمر ببزوغ عصر الشفافية و بقرب صدور قانون للمعلومات، و أن ثمة لجنة قد تشكلت بالفعل لصياغة هذا القانون المنتظر. و مضت شهور و الستائر الكثيفة مسدلة علي أعمال تلك اللجنة كما لو كانت تبيت لنا أمرا بليل تخشي عليه من الشفافية التي بشرنا بها.

و يبدو أن مجهولا شريرا انتهز فرصة هذا الإظلام فاخترع قانونا و سربه إلي الصحف "القومية" بالذات التي نشرته باعتباره "مشروع قانون المعلومات"، و بادرت الجهات السئولة علي الفور إلي نفي علاقتها بما نشر، دون أن تعلن مثلا عن تعارضه بما تفكر فيه. ربما خوفا من أن تعلق بها شبهة الشفافية و الإفصاح عن نواياها.

و من ثم لم يعد أمامنا سوي تأمل ما سربه ذلك المجهول الشرير لنحذر منه و لننتظر رفع الستار عما يعد لنا من مفاجأة، آملين أن يكون القانون الجديد ملتزما حقا بمبادئ الشفافية و المواطنة و حرية الحصول علي المعلومات.

يؤكد مشروع القانون المزعوم في مادته الخامسة أن للجهات الخاصة و منظمات المجتمع المدني الحق في جمع البيانات و لكن بعد موافقة الجهاز و علي أن تكون تلك البيانات في مجال نشاطها و تخصصها، ثم تأتي المادة السابعة لتضيف قيدا مبتكرا فريدا يحظر "استخدام البيانات لغير الغرض الذي من أجله تم التجميع"؛ ثم لا يكتفي القانون المزعوم بكل تلك الشروط بل يقرر في مادته السابعة عشر أنه "لا تسري أحكام هذا القانون علي المعلومات المتعلقة بالآتي: رئاسة الجمهورية، و جهاز الأمن القومي، و وزارات الدفاع و الداخلية و الخارجية".

و رغم أن هذه الشروط بصيغتها الفضفاضة لا نظير لها في أي مكان في العالم، فربما تساءل البعض عن بقية الوزارات؟ هل تترك المعلومات المتعلقة بها نهبا للجميع؟ لم تفت تلك الثغرة من صاغ ذلك القانون فقد مضي نص نفس المادة السابعة عشر لتأكيد أن أحكام هذا القانون لا تسري أيضا "علي المعلومات التي تتصل بالأمن القومي أو باستقرار البلاد متي توافرت لدي أية جهة مخاطبة بأحكام هذا القانون بشرط أن يصدر قرار من رئيس تلك الجهة باعتبارها معلومات سرية".

و لكن ماذا لو نسي رئيس تلك الجهة مثلا إصدار قرار الحظر؟ لا بأس فالمادة رقم 21 تقرر أنه "يحق للجهة المخاطبة أن ترفض الافصاح بمعلومة عندما يؤدي الافصاح عنها إلي الاضرار بصياغة السياسة الحكومية أو بتطويرها أو يحد من نجاح سياسة حكومية معينة عند الكشف المبكر عنها و لا تطبق أحكام هذا القانون علي السجلات أو المعلومات التي قد تمثل تهديدا خطيرا للصحة و السلام و البيئة"

و هكذا استطاع ذلك القانون اللقيط سد كافة المنافذ التي يمكن أن تتسلل منها أية محاولة لمعرفة أي شيء عن أي شيء بحيث نصبح أضحوكة العالم، و بحيث نتحسر علي زمن كنا نستطيع فيه أن نحصل علي بعض معلومات عن أنفلونزا الطيور و تكدس الفصول و احتياطي البلاد من القمح فضلا عن زمن قديم كنا نقرأ فيه إحصاءات رسمية عن أعداد المسيحيين.

تري هل نبالغ إذا ما تفاءلنا فتصورنا أن مانشر عن هذا القانون المزعوم لم يكن لجس النبض بل كان دسيسة شيطانية مغرضة دسها أعداء الوطن، و أننا سوف نسمع من لجنة إعداد قانون المعلومات ما يطمئننا علي الأقل إلي أنه قد بلغتها توجساتنا؟

المظاهـــــرات مـــــاذا تعنـــــــي؟

لقد نشأ أبناء جيل يوليو 1952 في ظل مناخ رسخ لديهم فكرتين مترابطتين: الفكرة الأولي مؤداها أن المظاهرات تهدد أمن الدولة و استقرارها, و أنها نذير باضطراب الأمور و اختلال الأمن و بما قد ينجم عن ذلك من تخريب و فوضي, و أنها تخلق مناخا مواتيا لتدخل القوي الأجنبية العميلة للعبث بمقدرات الأمة و ثوابتها. و المطلوب من أجهزة أمن الدولة و الأمر كذلك أن تضرب بيد من حديد علي أولئك العابثين المخربين, و المطلوب من أجهزة إعلام الدولة علي تنوع منابرها إما أن تتشاغل عن الإعلام بمثل تلك التوافه حيث أن الإعلان عن حدوثها قد يحمل شبهة الاعتراف بأنها تستحق مجرد الإشارة, فضلا عن أنه قد يعني التسليم بوجود معترضين علي جانب من جوانب سياسة الدولة؛ أما إذا ما لم يكن بد من إشارة في ظل عصر السماوات المفتوحة و استحالة الإخفاء فلتكن الإشارة متباطئة خافتة تدين ما جري بأكثر مما تصفه.

أما الفكرة الثانية فمضمونها أن المظاهرات مهما بلغ حجمها و مهما ارتفعت صرخاتها لا يمكن أن تغبر من الأمر شيئا, فالأمر لأصحاب الأمر, و هم بحكم ما لهم من سلطة و هيبة لا يمكن أن تؤثر فيهم مثل تلك الأفعال الصبيانية غير المسئولة التي تحركها أيد مشبوهة تجذب إليها قلة من الرعاع إما بالخديعة أو بالإغراء. و بالتالي فإن المواطن الصالح هو ذلك الذي ينأى بنفسه عن مثل تلك الشبهات.

في ظل هذا المناخ الذي استمر لما يكاد يتجاوز نصف القرن, كان من الطبيعي أن يصيب الضمور جهازنا الاحتجاجي المدني, و لما كان الاحتجاج أمر لصيق بطبيعة البشر, فلم يكن بد من أن يكون ضمور ذلك الجهاز الاحتجاجي المدني لحساب تضخم جهاز آخر هو جهاز الاحتجاج العنيف أي الإرهاب.

و يكفي أن ننظر إلي العالم من حولنا لنر أن الانقلابات العسكرية و العنف السياسي الإرهابي الداخلي تكاد تكون حكرا علي تلك الدول التي يتم فيها تدمير جهاز الاحتجاج المدني لدي مواطنيها و حكامها علي حد سواء, بحيث يخلو قاموسهم السياسي من تعبيرات مثل "الإضراب" أو "الاعتصام" أو "التظاهر" أو حتى "الاستقالة"؛ و أن العنف السياسي الداخلي يكاد يكون حكرا علي مثل تلك الدول. و بالمقابل نري أن تلك الدول التي يسودها "اضطراب" التظاهر, و "فضائح" الاستقالات و الأزمات الوزارية, و "مشاكل" الإضرابات و الاعتصامات, تستمتع السلطة فيها بقدر أكبر من الاستقرار و الثبات.

و مما يزيد الصورة تناقضا أن أحدا لا يستطيع تبرئة السلطة في تلك البلدان المستقرة من اتهامات بالفساد و التمييز بل و الإقدام علي ارتكاب جرائم ضد القانون الدولي بل و ضد الجنس البشري؛ ابتداء من قصف هيروشيما إلي احتلال العراق و من إقامة المستوطنات علي الأراضي الفلسطينية إلي التمييز العنصري ضد العرب في إسرائيل؛ و من مذابح قانا و قبية و جنين إلي معتقلات أبو غريب و جوانتنامو.

تري كيف يمكن أن تستمر مثل تلك الأنظمة في الحكم دون أن تطيح بها انقلابات عسكرية أو حتى هبات جماهيرية عنيفة؟ هل شعوبهم أضعف قدرة؟ هل حكامهم أطيب خلقا؟ هل جماهيرهم أقل وعيا؟ أم لعلهم كما يتقول البعض أكثر تحضرا؟ علما بأن تاريخ بعضهم الحضاري لا يمتد لما يزيد عن بضع مئات من السنين في مقابل حضارتنا الممتدة لعدة قرون؟

تري لماذا تسمح تلك الدول بحرية التظاهر و الإضراب؟ بل و تعلن عبر أجهزتها الإعلامية عن قيام المظاهرات و يسمع الناس في العالم هتافات المتظاهرين و بذاءاتهم تنال كبار المسئولين لا تكاد تستثني منهم أحدا, بل و يرون البيض الفاسد و الطماطم تلقي علي مواكب هؤلاء المسئولين, و يرون رجال الشرطة يفرقون تلك المظاهرات أحيانا, بل و قد يتابع المشاهدون وقائع تطور و تعثر المفاوضات بين المضربين المعتصمين و بين ممثلي السلطة. ألا يدرك حكام هذه الدول ما تعنيه المظاهرات من تهديد للأمن القومي لبلادهم؟

لا أظن أن حكام هذه الدول يسعدون بتلك المظاهرات التي تحتج علي تصرفاتهم بل و تنال من شرفهم, فالبشر يسعدون بمن يمتدحهم و يضيقون بمن يذمهم, و لا يمثل حكام تلك الدول و لا شعوبها استثناء من ذلك القانون البشري السلوكي العام. كيف لنا أن نفسر الأمر إذن؟

تري هل نتجاوز إذا ما أرجعنا الأمر برمته إلي نمو ذلك الجهاز الذي أسميناه "جهاز الاحتجاج المدني"؟ لقد أدركت تلك المجتمعات و عبر تاريخ طويل من الصراع أن نمو و نضج هذا الجهاز هو الضمان الحقيقي للاستقرار. قد يكون التغيير في ظل سيطرة هذا الجهاز أكثر بطأ و لكنه أكثر أمنا. إن أحدا من المحتجين المدنيين لا يرفع شعار "إما التحقيق الفوري لما نطالب به و إما الطوفان" بل يحكمه شعار مختلف هو "إذا لم تتحقق الاستجابة السريعة لما نطالب به فإن علينا الاستمرار في المطالبة و تطوير أساليبها" و في المقابل فإن أجهزة الحكم في هذه البلاد مهما بلغت خطاياها و جرائمها بل و مهما بلغت صفاقتها لا تجرؤ علي اتهام جماهير المتظاهرين بالعمالة أو بالجهل.

و رب من يتساءل عن الضمان العملي لعدم تحول المظاهرة إلي ممارسة العنف و التدمير؟ ما الذي يضمن ألا يندس في صفوف المتظاهرين من يسعى للتخريب؟ هل يمكن لجهاز أمني مهما كانت حرفيته و كفاءته أن يضمن ألا يندس وسط آلاف المتظاهرين عدوا يريد شرا بالوطن؟ كيف فات ذلك علي أولئك الذين يسمحون بالمظاهرات في بلادهم؟ الضمان هو المتظاهرون أنفسهم, أو علي وجه التحديد من ينظمون المظاهرة, و يتحملون مسئوليتها علنا و بشكل رسمي. إنهم أدري بجماعتهم, و من ثم فإنهم الأقدر علي فرز الغرباء من بين صفوفهم.

لقد نضجت لديهم عبر تاريخ طويل من خبرات الاحتجاج المدني ما يمكن أن يطلق عليه تقاليد ممارسة التظاهر القانوني, و هي تقاليد معلنة يتم الالتزام بها من جانب المتظاهرين و السلطة علي حد سواء, دون أن يعني ذلك عدم حدوث تجاوزات من أي من الجانبين و لكن تظل المبادئ العامة هي الغالبة, و لعلنا نستطيع أن نوجز أهم تلك المبادئ فيما يلي:

- لا يمكن قيام مظاهرة دون إخطار مسبق يتضمن الإعلان أهدافها و اسم الجهة أو الجهات أو الأفراد المنظمين لها و المسئولين عنها و الوقت المحدد لبدايتها و نهايتها فضلا عن مسارها.
- اعتراض السلطات علي قيام المظاهرة يكون اعتراضا معلنا يتضمن مبررات ذلك الاعتراض و يمكن الطعن عليها قضائيا.
- يلتزم المتظاهرون بالمواعيد المتفق عليها لمسار و توقيتات المظاهرة كما تلتزم أجهزة الأمن بتأمين سير المظاهرة.

الأمر إذن لا يرجع إلي أننا "بحكم طبيعتنا" غير مؤهلين لممارسة أساليب الاحتجاج المدني, و ليس لأن جماهيرنا "بحكم طبيعتها" عازفة عن ممارسة تلك الأساليب؛ كما أن الأمر لا يرجع بحال إلي أن فقراء جماهيرنا أكثر استعدادا لقبول الرشوة السياسية. إننا لا نختلف عن غيرنا من حيث فطرة الله سبحانه و تعالي التي فطر عليها البشر جميعا, فطرة الحوار و ما يرتبط بها و ما يترتب عليها من مهارات الاحتجاج المدني؛ غير أننا نختلف عن غيرنا في أننا بذلنا غاية الجهد في سبيل تدمير تلك الفطرة, أي تدمير جهاز الاحتجاج المدني, فجري ما جري و ما زال يجري.

و لكنا نشهد بدايات لتطور جديد. تطور يستهدف استدراكا لما فاتنا. و السعي لبعث الحياة في ذلك الجهاز الضامر, جهاز الاحتجاج المدني, و المسئولية الأولي لتحقيق ذلك تقع علي عاتق أجهزة الدولة الأمنية و الإعلامية و التعليمية علي حد سواء, ليس فحسب لأن أسلافها هم من دمروا هذا الجهاز, بل لأن الدولة هي المستفيد في النهاية من ترسيخ فكرة مشروعية الاحتجاج المدني, بل و تشجيع ممارسة أساليب ذلك الاحتجاج او علي رأسها المظاهرات.

خلاصـــــة القـــول

إن الدولة المتحضرة هي المستفيد علي المدى البعيد من شيوع ممارسة تلك الأساليب. و إن اختيار العديد من الدول للديموقراطية بما تتضمنه من حقوق الاحتجاج المدني لم يكن مجرد اختيار أخلاقي. إنه في الأساس لخدمة أمن و استقرار الدولة و النظام. و حمايتها في مواجهة كافة المخاطر و علي رأسها الإرهاب. إلا إذا كانت هذه المظاهرات غير عفوية, و تم ترتيبها بفعل قوة خارجية و قاهرة لإحداث فوضي من أي نوع.

Arabpsynet Papers Form

Send Your Papers Summary Via This Form

www.arabpsynet.com/paper/PapForm.htm

Arabpsynet Arabic Papers Search

By Arabic, English & French words

www.arabpsynet.com/paper/default.asp

Send your Paper summary via PEPER FORM
www.arabpsynet.com/paper/PapForm.htm

Arabpsynet Psychiatrist Guide

Send your Scientific CV via CV FORM

www.arabpsynet.com/cv/CV.htm

Arabpsynet Thesis Search

http://www.arabpsynet.com/Book/default.asp